



الجوهري قارئاً لسيبويه

د. بدر بن محمد بن عباد الجابري
قسم اللغويات - كلية اللغة العربية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



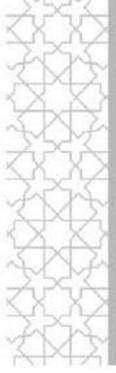
الجوهري قارئاً لسيبويه

د. بدر بن محمد بن عبّاد الجابري

قسم اللغويات – كلية اللغة العربية – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث:

إنّ المتصفّح للتراث المعجميّ الثّرّيّ قف على فراث ودرر؛ من ذلك: نصوص مبثوثة في ثنايا هذا التراث معزّوة لسيبويه ت ١٨٠هـ، وآراء وآقوال مسسوبة إليه. وهذه النصوص وتلك الآراء والآقوال بحاجة إلى توثيق و تدقيق، ودراسة ونقد؛ ولذا كان هذا البحث محاولة للذهوض بهذا المهمّة. ومدار هذا البحث هو صحاح الجوهريّ ت ٤٠٠هـ ظلّاً؛ وقد كان هذا الاختيار لعدة أسباب: أولاً: أنّ عدداً ليس باليسير من النصوص والآقوال المعزّوة لسيبويه في عدد من المعجمات كان مصدرها صحاح الجوهريّ. ثانياً: أنّ مدرسة القافية التي كان رائدها الجوهريّ، هي المدرسة التي تنتمي إليها كبريات المعاجم العربية "لسان العرب و تاج العروس"؛ فإذا بحث الأصل الذي اعتمدها نسحب ذلك على المعجمات المتفرّعة عنه. ثالثاً: مكانة الجوهريّ العلميّة؛ ودراسته على اثنين من مشاهير شراح كتاب سيبويه؛ وهما: السيرافيّ ت ٣٦٨هـ، والفارسيّ ت ٣٧٧هـ، مما يجعله حربياً بأن يُفرد بالدرس. رابعاً: تفرّد الجوهريّ بما نسبه لسيبويه في بعض مواد معجمه. هذا ويتناول البحث جميع المواضيع الواردة في الجزء الأوّل من صحاح الجوهريّ بتقسيم محققه "رحمه الله"؛ وهو باكورة هذا النتاج العلميّ الذي سيتواصل "بمشيئة الله".



Al-Jawhari: A Reader of Sibawaih **Dr. Badr Muhammad Aljabry**

Abstract

The reader of the rich lexical heritage would pause upon unique and magnificent masterpieces; of those are texts, opinions, and sayings scattered in the folds of this heritage attributed to Sibawaih (died 180 Hijri). These texts, opinions, and sayings require documentation, scrutiny, study, and criticism. Thus, this study has come into being to embrace this endeavor. The scope of the study is Sihah Al-Jawhari (died 400 Hijri, unconfirmed). There are many reasons behind this choice: first, a large number of texts and sayings that are attributed to Sibawaih in many dictionaries have cited Al-Jawhari; second, many Arabic authentic dictionaries such as (Lisan al-Arab and Taj al-Arus) belong to the school of 'Al-qafiyah', whose pioneer was al-Jawhari; therefore, if the original dictionary is investigated, the search will draw on all other sub-dictionaries; third, the scientific status of al-Jawhari and his education on the hands of two famous interpreters of Sibawaih's book, al-Sirafi (died in 368 Hijri) and al-Farisi (died in 377 Hijri), which makes it worthy of study; fourth, al-Jawhari is unique in what he attributes to Sibawaih in some articles of his dictionary. The study deals with all issues in the first part of Sihah al-Jawhari as divided by its editor (may Allah's mercy be upon him), and it is the foundation of this scientific product which will continue (if Allah wills).

المقدمة:

حمداً لك اللهم على تعدد الآلاء، وصلاة وسلاماً دائمين على خاتم الأنبياء، وعلى جميع الصحب والآل النجباء.

وبعد،

فإنَّ المتصفحَ للتراث المعجميِّ الثَّريِّ يقف على فرائد ودرر، ومن ذلك: نصوص مبنوثة في ثنايا هذا التراث معزّوة لسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، وآراء وأقوال منسوبة إليه. وهذه النصوص وتلك الآراء والأقوال بحاجة إلى توثيق وتدقيق، ودراسة ونقد، ولذا كان هذا البحث محاولة للنهوض بهذا المهمّة. ومدار هذا البحث هو صحاح الجوهريِّ (ت ٤٠٠ هـ ظناً)، وقد كان هذا الاختيار لخمسة أسباب:

أولاً: أنَّ عددًا ليس باليسير من النصوص والأقوال المعزّوة لسيبويه في عدد من المعجمات كان مصدرها صحاح الجوهريِّ. **ثانياً:** أنَّ مدرسة القافية التي كان رائدها الجوهريُّ، هي المدرسة التي تنتمي إليها كبريات المعاجم العربية (لسان العرب وتاج العروس)، فإذا بحث الأصل الذي اعتمده انسحب ذلك على المعجمات المتفرّعة عنه.

ثالثاً: مكانة الجوهريِّ العلميّة، ودراسته على اثنين من مشاهير شراح كتب سيبويه وهما: السيرافيُّ (ت ٣٦٨ هـ)، والفراسيُّ (ت ٣٧٧ هـ)، ممّا يجعله حريّاً بأن يُفرد بالدرس. **رابعاً:** تفرّد الجوهريِّ بما نسبه لسيبويه في بعض مواد معجمه. **خامساً:** أنَّ الجوهريِّ رغم كلّ ما كتب عنه قديماً وحديثاً لم يُدرس من ناحية تعاطيه لنصوص سيبويه ونسبة الأقوال إليه، بحسب علم الباحث وبإفادة عدد من المختصّين.

وفي هذا البحث (بمشيئة الله) كُشِفَ عن مدى إبحار الجوهريِّ في كتاب سيبويه وفهمه له، وشرحه لبعض جزئياته، وإمامه ببعض كُليّاته، ممّا له صلة بعمله المعجميِّ

إطار البحث: يتناول البحث جميع المواضع الواردة في الجزء الأول من صحاح الجوهريّ بتقسيم محققه (رحمه الله)، وهو باكورة هذا النتاج العلميّ الذي سيتواصل (بمشيئة الله).

منهج البحث: يمكن إجمال المنهج الذي سار عليه البحث في النقاط الآتية:
- إيراد نصّ الجوهريّ كما هو في معجمه، وعلى وفق ترتيبه، مع الإبقاء على علامات الترقيم والضبط الذي وضعه محقّق الصحاح الأستاذ: أحمد عطار (ت ١٤١١هـ)؛ كتأريخ ومعلم لجهود رائد من رواد اللغويين في المملكة.

- التعليق عند الحاجة وفي أضيق الحدود؛ على ما يحويه النصّ المحقّق من معجم الصحاح من تطبيعات واستدراكات ونحوها.

- إيراد نصّ كتاب سيبويه، أو نصوصه في حالة كثرتها، أو كون نصّ الجوهريّ مجموعاً من نصوص متعددة لسيبويه، أو منقولاً بالمعنى؛ مع الاكتفاء بفحوى نصوص سيبويه عند عدم نقل الجوهريّ لكلام سيبويه، واكتفائه بعزو الرأي لسيبويه دون اعتضاده بنصّ.

- التعليق عند الحاجة وباختصار على ما يحويه نصّ كتاب سيبويه من تطبيعات ونحوها.

- بيان الحكم على قراءة الجوهريّ لنصوص سيبويه، والتدقيق فيما يعزوه له من أقوال؛ ممّا يجعل القارئ على بينة ممّا عزاه الجوهريّ لسيبويه تصويماً وتوهيماً.

- إيراد أقوال العلماء السابقين في التنبيه على أوهام الجوهريّ في عزو الرأي لسيبويه، وكذا الخلل في نقل نصوص كتابه؛ وذلك قدر الاستطاعة.

- بيان سبب وقوع الوهم من الجوهريّ، ومحاولة الاعتذار عنه.
- سيقترن هذا البحث على نصوص الجوهريّ التي صرّح فيها بسيبويه أو كتابه فحسب؛ ولن يعرض البحث للمواد والمسائل التي لم يصرّح فيها الجوهريّ بقول سيبويه

أو لم يعز الرأي إليه، أو ينقل نصّ كتابه، ممّا سار فيها الجوهريُّ على خلاف مذهب سيبويه، أو قال فيها بغير قوله، ويستثنى من ذلك ما كان له صلة بالمسائل المدروسة. ولم يعرض البحث لترجمة سيبويه والجوهري لشهرتهما، ولكون ما كتب عنهما قديماً وحديثاً فيه غنية، وأما صحاح الجوهري فقد درسه محققه وكذا عدد من الباحثين في المعاجم؛ فكان انصراف البحث لما يقصده مكتفياً بما كتبه هؤلاء الفضلاء.

وختاماً: فالبحث يأمل أن يكون خطوة تضيء الطريق لقارئ الصحاح وغيره من معجمات مدرسة القافية، فيما يخصُّ نصوص سيبويه المعزّوة، وأقواله المنسوبة، ممّا يجعل القارئ على بينة وبصيرة منها؛ مع الكشف عن جهود الجوهري في قراءة كتاب سيبويه.

وليس ما في هذا البحث بضربة لازب؛ بل هو اجتهاد يؤمّل أن يكون صواباً وهو في حاجة إلى إسداء النصح؛ وتقويم المعوجّ. والله المسؤول أن يسدّد القول والعمل.

١- سوأ

قال الجوهريُّ: ((وَسُوَّتُ الرَّجُلِ سَدَوَايَةٌ وَمَسَايَةٌ، مَخْفَقَانِ، أَي سَاءَهُ مَا رَأَاهُ مِنْهُ))^(١) قال سيبويه: سَأَلْتَهُ - يَعْنِي الْخَلِيلَ - عَنْ سُوَّتِهِ سَدَوَايَةٌ، فَقَالَ: هِيَ فَعَالِيَةٌ، بِمَنْزِلَةِ عَلَانِيَةٍ، وَالَّذِينَ قَالُوا: سَدَوَايَةٌ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ، وَأَصْلُهُ الْهَمْزُ. قَالَ: وَسَأَلْتَهُ عَنْ مَسَايَةٍ فَقَالَ: مَقْلُوبَةٌ وَأَصْلُهَا مَسَاوَةٌ فَكَرَهُوا الْوَاوَ مَعَ الْهَمْزَةِ، وَالَّذِينَ قَالُوا: مَسَايَةٌ^(٢) حَذَفُوا الْهَمْزَةَ تَخْفِيفًا^(٣).

(١) في الأصل: منى؛ بدون نقط لالياء، وكذا فيما كان نحوها، وهو على الرسم الإملائي؛ ولكنه معدول عنه اليوم.

(٢) كذا، ولا علة لمنع الصرف، ولعله تطبيع.

(٣) الصحاح ٥٦/١ (سوأ)

هذا النصُّ في كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) بحروفه تقريباً ما عدا الجملة الأخيرة، ففيه:
((وسألته عن قوله^(١): سَوُّتُهُ سَوَائِيَّةٌ؛ فقال: هي فَعَالِيَّةٌ بمنزلة علانية، والذين قالوا: سَوَّيَّةٌ
حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هارٍ ولاثٍ...)

وسألته عن مَسَائِيَّةٍ فقال: هي مقلوبة، وكذلك أشياء وأشأوى...، فمسائيةٌ إذْما
كان حُدُّها مَسَاوِئَةً فكروها الواو مع الهمزة، لأنَّهما حرفان مستثقلان))^(٢).

ومن خلال نصِّ سيبويه موازناً بما نقله الجوهريُّ أنفأً تتضح جملة أمور؛ وهي:
١/ حِرْصُ الجوهريِّ على الإفادة من نصوص سيبويه في معجمه.

وهذا ظاهر بجلاء من خلال هذا النصِّ والنصوص الآتية من صحاح الجوهريِّ؛ ممَّا
يمكن القول معه بكلِّ تجرُّدٍ علميٍّ: إنَّ الجوهريَّ كان من منهجه في معجمه: التعرُّج
على أقوال سيبويه، والاعتضاد بنصوصه، بل ومحاولة تفسيرها.

٢/ أن من منهج الجوهريِّ: إيراد النصِّ الذي يناسب مراده، وليس كامل نصِّ سيبويه
٣/ أن الجوهريُّ أقحم الجملة التفسيرية "يعني الخليل"؛ ليفسِّر مرجع الضمير في
"سألته"، وهو تصرفٌ حسن.

٤/ إفادة الجوهريِّ من هذا النصِّ في توجيه قولهم: "مساية"؛ وهو غير وارد في نصِّ
سيبويه.

ولا يُعلم هذا إلا بالوقوف على نصِّ سيبويه، وفي بعض المصادر^(٣) يبدو النصُّ برمته
من كلام سيبويه.

٢- كلاً

قال الجوهريُّ: ((والمكَّلاً بالتشديد: شاطئُ النهرِ ومرفأُ السفنِ. أبو زيد: كَأَّ القومُ
سَفِينَتَهُمْ تَكْلِيَةً؛ حبسوها، ومنه الكَلَاءُ مُشَدَّدٌ ممدودٌ، وهو مومضٌ بالبصرة لأنهم
يَكْلُونُ سَفِينَتَهُمْ هناك، أي يَحْبِسُونَهَا، يُؤْتَتْ وَيَذَكَّرُ^(٤))).

(١) أي: قول القائل من العرب.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٧٩ و ٣٨٠.

(٣) ينظر: العباب ١/ ٧١، ولسان العرب ١/ ٩٥ و ٩٦ (سوأ).

(٤) ينظر: المنكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١٤٨؛ ويوازن بالمخصص ٣ / ٢٠، والمحكم ٧ / ٦٥ (كلأ).

وقال سيبويه: هو فَعَّالٌ مثل جَبَّارٍ بالتشديد. والمعنى أن الموضعَ يدفعُ الرِّيحَ عن السفن ويحفظها. وهو على هذا مذكَّرٌ مصروفٌ^(١).
 = نصّ سيبويه على أنّ وزن الكلاء: "فَعَّالٌ"؛ حيث يقول: ((ويكون على فَعَّالٍ في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو: الكلاء والقذّاف والجبان، والصفة نحو: شدّرابٍ ولَبَّاسٍ ورَكَّابٍ))^(٢).

وليس في نصّ سيبويه أو كتابه تفسير لكلاء بأنه موضع يدفع الريح عن السفن ويحفظها. وهذا التفسير موجود بحروفه تقريباً عند ابن سيده^(٣) (ت ٤٥٨ هـ).

والجوهرِيُّ وكذا ابن سيده – فيما يظهر – نقلوا هذا التفسير من كلام الفارسيّ^(٤) (ت ٣٧٧ هـ) حيث يقول: ((فأما الكلاء كلاء البصرة، فزعم سيبويه أنّه فَعَّالٌ بمنزلة القذّاف والجبان؛ وهو على هذا مذكَّرٌ مصروفٌ، ويدل على ذلك أنّهم سمّوا مرفاً السفن المكلأ والمعنى: أنّ الموضع يدفعُ الرِّيحَ عن السفن المقربة إليه ويحفظها منها))^(٥).

وأصل هذا التفسير – على الأظهر – لأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ)؛ يقول ابن سيده: ((وكلاء البصرة ممدود؛ لأنّ السفن تكلأ فيه فكأنه فَعَّالٌ من كَلَأْتُ، قال أبو الحسن: الكلاء على أنّه الذي يكلؤها، والمكلاً على أنّها تُكلأ فيه))^(٥).

ويلاحظ من أسلوب الجوهرِيِّ أنّه إذا قال: ((وقال سيبويه)) في غير معرض إيراد الأقوال؛ فإنّ الجوهرِيِّ يستضعف الرأي الذي ينسبه لسيبويه.
 وبيان ذلك في هذه المادة: أنّ الجوهرِيِّ مضى في صدر المادة على أنّ الكلاء ينكّر ويؤنّث؛ ثم أعقبه بقول سيبويه المخالف لما سبق له تقريره.

(١) الصحاح ٦٩ / ١ (كلاء).

(٢) الكتاب ٤ / ٢٥٧.

(٣) ينظر: المخصص ٥ / ٦٢، ويقارن بما ورد فيه ٣ / ٢٠، و ٥ / ٢٨.

(٤) التكملة ص ٣٣٥، وفي النصّ تطبيعات يخلو منها نصّ الجوهرِيِّ.

(٥) المخصص ٣ / ٢٠.

وهذه الملحوظة تبين بجلاء خصيصة للجوهريّ في تأليفه؛ فات دارسي صحاح الجوهريّ التنبّه لها، وهي التفريق بين قول الجوهريّ: ((قال سيبويه))، وقوله: ((وقال سيبويه))، وسيّضح هذا الأمر بجلاء في المواد: "قصب"، و"تیب"، و"ذرح"، و"سبح".
وختاماً؛ فقد نسب الأخصّش^(١) التذكير في كلاء لبني تميم، والتأنيث لأهل الحجاز ونقله عنه الجوهري^(٢).

٢ - نبأ

قال الجوهريّ: ((والنّبأ: الخبر، تقول نبأً ونبأً، أي: أخبر، ومنه أخذ النّبئ لأنّه أنبأ عن الله تعالى... قال سيبويه: ليس أحد من العرب إلا ويقول: تنبأً مسيلمةً بالهمز، غير أنهم تركوا الهمز في النّبئ كما تركوه في الذرّية والبرية والخايبية، إلا أهل مكة فإنهم يهمزون هذه الأحرف^(٣)، ولا يهمزون في غيرها، ويخالفون العرب في ذلك.
وتصغير النّبئ^(٤) نبيّئ مثل نبيّع، وتصغير النّبوءة^(٥) نبيئة مثل^(٦) نبيعة. تقول العرب: كانت نبيئة مسيلمة نبيئة سوع. وجمع النبيّ نباء. قال الشاعر:
يا خاتيم النّبأ إنك مرسلٌ بالخير كلُّ هدى السبيل هداكا

(١) معاني القرآن ١٨/١.

(٢) الصحاح ٤/٩١٧ (زقق)؛ وينظر: لسان العرب ١٠/١٤٣ (زقق).

(٣) لم يرو يونس (ت ١٨٢هـ) على ما نقل أبو عبيد (ت ٢٢٤هـ) عن العرب مز الخايبية (الغريب المصنف ٣/٦٤٨، وينظر: المخصص ٤/٢٠٠)، وقد نصّ ابن جندي (ت ٢٩٢هـ) على أنّها ((لم تسمع مه موزة)) (الخصائص ٣/١٥٣)، ولم يورد الجوهري فيها الهمز في "خبأ"؛ وما هنا تجوز أو وهم قديكون سببه إيراد ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) الخايبية مما شرّعت قب ما يه مزه أهل مكة (إصلاح المنطق ص ١٥٩)، وقد نقل الف يوميّ (ت ٧٧٠هـ تقريباً) جواز همزها (المصباح المنير ص ٦٢ "خبأ")، وعنه الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ - تاج العروس ١/٢٠٧ "خبأ")، وهو يخالف السماع، ومن تابع الجوهري في ما حكاها هنا: الصغاني (ت ٦٥٠هـ - الع باب ١/١٧٧ "خبأ")، وابن منظور (ت ٧١١هـ - لسان العرب ١/١٦٢ "خبأ")، والسيوطي (ت ٩١١هـ - المزمهر ٢/٢٥٢)، والزيدي (تاج العروس ١/٤٤٤ "نبأ")؛ ويقارن بمادة "خبأ" في هذه المعاجم.

(٤) وردت في التنبيه والإيضاح (٢٠/١) النبي، والصاب ما أثبتته محققو الصحاح ما سيأتي بيانه في نهاية المسألة.

(٥) في الأصل: ضطت النون بالضمّ ون إثبات الشدة، وقد تكرّر هذا كثيراً في ضبط ما بعد اللام الشمسية.

(٦) كذا، وكذا في طبعة بولاق من الصحاح ١/٢٤، وص ١٤ من نسخة خطيّة غاية في الجودة لـ الصحاح (متاح على موقع ويكي مصدر)، وأمّا نسخة جامعة الملك سعود من الصحاح (٧/٧) ففيها: "مثل"، وهو أليق بما قبله.

وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى أَنْبِيَاءَ، لِأَنَّ الْهَمْزَ لَمَّا أُبْدِلَ وَالزَّمَّ الْإِبْدَالَ جُمِعَ جَمْعَ مَا أَصْلُ لَامِهِ حَرْفُ الْعَلَّةِ، كَعِيدٍ وَأَعْيَادٍ، عَلَى مَا نَذَرَهُ فِي بَابِ الْمَعْتَلِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (١).
 = هنا بضعة نصوص لسيبويه، وإن كان صنيع الجوهرية لا يفصح عن ذلك، وفيما يلي نصُّ كتاب سيبويه بحروفه لتتضح تلكم النصوص: ((فَأَمَّا النَّبِيُّ فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهِ؛ فَمَنْ قَالَ: النَّبَاءُ قَالَ: كَانَ مُسَيِّمَةً نَبِيِّ سَوْءٍ، وَتَقْدِيرُهَا تَبِيْعٌ، وَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ:

يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكََا

ذا القياس؛ لأنَّه ممَّا لا يلزم.

ومن قال أنبياء قال: نَبِيٌّ سَوْءٍ كَمَا قَالَ فِي عِيدٍ حِينَ قَالُوا أَعْيَادٌ عِيدٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَلْزَمُوا الْيَاءَ، وَأَمَّا النَّبُوَّةُ فَلَوْ حَقَّرْتَهَا لَهْمَزتَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: كَانَ مُسَيِّمَةً (٢) نَبُوته نَبِيَّةٌ سَوْءٍ؛ لِأَنَّ تَكْسِيرَ النَّبُوَّةِ عَلَى الْقِيَاسِ عِنْدنَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ لَا يَلْزِمُهُ الْبَدَلُ وَيَلِيسُ مِنَ الْعَرَبِ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ: تَبَّ مُسَيِّمَةً، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَنْبَاتٍ (٣).

ومن خلال نصِّ سيبويه موازنًا بما نقله الجوهرية أنفًا تتضح جملة أمور؛ وهي:
 ١/ أنَّ الجوهرية قارئٌ متميزٌ لكتاب سيبويه يعرف كيف يجني منه مبتغاه؛ وذلك أنَّه استثمر نصَّ سيبويه وذلك عن طريق التقديم والتأخير في كلام سيبويه في ثلاث قضايا، وهي:

أ - اشتقاق النبيء. ب - تصغير النبيء، وتصغير النبوءة. ج - جمع النبيء.

٢/ أنَّ الجوهرية أقحم تعليقاً يتعلَّق بلغات العرب في بعض ما لا يهمز في نصِّ

سيبويه.

(١) الصحاح ١/ ٧٤ و ٧٥ (نبأ)؛ وينظر: ١٥٥ / ٢ (عود).

(٢) في الأصل: ((مُسَيِّمَةً)) بفتح الهمزة في هذا الموضع فقط، تطبيع لم يتفق.

(٣) الكتاب ٣ / ٤٦٠؛ ووقع في الإغفال (١/ ٢٣٦)؛ ((لأنَّ تحقير النبوءة)) من إحدى نسخته، وأثبتته المحقق.

ولا يظهر هذا الإحجام إلا بالوقوف على كلام سيبويه، ولذا يبدو النصُّ في بعض المصادر^(١) الناقلة عن الصحاح؛ وكأنَّه برمته من كلام سيبويه. وذهب بعض الباحثين إلى أنَّ الجوهريَّ هنا قد نسب لسيبويه ما لم يقله؛ حيث يقول: ((ومعنى هذا أن صاحب الصحاح ينسب إلى سيبويه قوله: إن العرب تركوا الهمز في نبي كما تركوه في الذرية والبرية والخاوية؛ والواضح من نص سيبويه أنه لم يقل هذا بالصورة التي نقلها عنه صاحب الصحاح؛ وإنما أثبت الهمز، وإن كان قد وصفه بأنَّه قليل رديء))^(٢).

والبحث لا يرى هذا؛ وإنما قصارى ما هنالك أنَّ الجوهريَّ أقحم في نصِّ سيبويه شيئاً من منقوله؛ وذلك أنَّ قول الجوهريَّ: ((غير أنهم تركوا الهمز... في ذلك)) منقول بتصرُّف عن أبي عبيد^(٣) (القاسم بن سلام ت ٢٢٤ هـ).

٢ / أنَّ الجوهريَّ شرح في نصِّه المتقدم ما أجمله سيبويه^(٤) بقوله: ((ومن قال أنبياء قال: نبيُّ سوءٍ كما قال في عيدٍ حين قالوا أعيادٌ: عيدٌ؛ وذلك لأنَّهم ألزموا الباء)).

٤ / وقع في الصحاح: نَبِيْعٌ وَنَبِيْعَةٌ. وكذا في لسان العرب وتاج العروس وفي الكتاب المطبوع المحقق: تَبِيْعٌ فَحَسَبُ؛ وَنَبِيْعٌ وَنَبِيْعَةٌ - وإن كانت غير واردة في نصِّ سيبويه - أولى؛ لموافقة أوَّلِهِ أوَّلِ حرف في الموزون. وهو أسلوب سيبويه^(٥) في نظائره؛ وبالتون جاءت في نسخة ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) من كتاب سيبويه، وكذا في طبعتي باريس وبولاق^(٦).

(١) لسان العرب ١/١٦٢ (نبأ). وتاج العروس ١/٤٤٤ (نبأ).

(٢) ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه ص ١٦١.

(٣) الغرب المصنف ٣/٦٨٤؛ وينظر: مجاز القرآن ٢/١٤٥، وجمهرة اللغة ٣/١٢٨٤.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/١٩٨ - ٢٠١، والإغفال ١/٢٣٥، والحجة للقراء السبعة ٢/٩٠.

(٥) ينظر مثلاً: الكتاب ٣/٤٥٦ (هويِّزٌ على مثال: هويِّعٌ).

(٦) كتاب سيبويه (نسخة ابن خروف) ٨٢/أ، وباريس ٢/١٣٨، وبولاق ٢/١٢٦.

٥ / قول الجوهري: ((تقول العرب: كانت نبيئة مسيلمة نبيئة سوء))؛ فيه مخالفة يسيرة لنص سيبويه حيث ورد النص فيه دون تصغير نُبُوَّة الأولى. وقد نبّه على هذه المخالفة كلٌّ من ابن بري^(١) (ت ٥٨٢ هـ). والصفدي^(٢) (ت ٧٦٤ هـ).

٦ / اعترض ابن بري والصفدي إطلاق الجوهري القول في تصغير "نبي" على "نبيي" بالهمز بالقطع به، دون ذكر وجه آخر بالتسهيل؛ بأن سيبويه نصّ على ورود الوجهين وخطأ الفيروز آبادي^(٣) (ت ٨١٧ هـ) إطلاق الجوهري.

وأجاب الزبيدي^(٤) (ت ١٢٠٥ هـ) - نقلاً عن شيخه الفاسي (ت ١١٧٠ هـ) - بأنه لا خطأ أصلاً؛ لأنّ الجوهري إنّما عرض لتصغير المهموز.

وما أجب به الزبيدي هو الصواب؛ لأنّ الجوهري يتكلم هنا عن تصغير "نبي" في أثناء حديثه في مادة: "نبا"؛ وقد نصّ على تصغير "نبي" غير المهموز على "نبي" في مادة: "نبا"^(٥).

٤ - تلب

قال الجوهري: ((التَّوَلَّبُ: الجحش. قال سيبويه: هو مصروف؛ لأنه فَوَعَلَ))^(٦).
= نصّ سيبويه على أنّ تاء "تولب" ليست مزيدة، وأنّه مصروف؛ حيث يقول: ((وأما ما جاء نحو نَهَشَلٍ وَتَوَلَّبٍ فهو عندنا من نفس الحرف، مصروفٌ حتى يجرى أمر بيئته، وكذلك فعلت به العرب؛ لأنّ حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء،

(١) ينظر: التنبيه والإيضاح ١/ ٣٠.

(٢) ينظر: نفوذ السهم ص ٦٤ و ٦٥.

(٣) القاموس المحيط ١/ ١٣١ (نبا).

(٤) تاج العروس ١/ ٤٥٠ (نبا).

(٥) الصحاح ٦/ ٢٥٠٠ (نبا).

(٦) الصحاح ١/ ٩١ (تلب).

لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدين ككثرتهما. فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن لا تصرف نهشلاً ونهسرأً، وهو قول العرب والخليل ويونس^(١).

ونص سيبويه على أن "تولباً" من الثلاثي المزيد؛ حيث يقول: ((واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بناء بنات الأربعة وألحق ببنائها، فإنه يكسر على مثال مفاعيل كما تكسر بنات الأربعة، وذلك: جَدَوْلٌ وَجَدَاوِلٌ، وَعَثِيرٌ وَعَثَايِرٌ، وَكَوَكِبٌ وَكَوَاكِبٌ، وَتَوْلَبٌ وَتَوَالِبٌ، وَسَلَمٌ وَسَلَايِمٌ...))^(٢).

وقد استنبط الجوهري من هذين النصين أن وزنه: "فَوَعَلٌ" عند سيبويه، وهو استنباط صحيح؛ لأن كلام سيبويه كالمنطوق الصريح بأن وزنه: فَوَعَلٌ، وقد تابع ياقوت الحموي^(٣) (ت ٦٢٦ هـ) الجوهري فيما نسبه لسيبويه^(٤).

ونص ابن سيده على أصالة تاء "تولب" عند سيبويه، حيث يقول: ((سيبويه تاء "تولب" أصلٌ، ولا تكون زائدة إلا بثبت))^(٥)؛ مما يفهم منه أن وزنه عند سيبويه: فَوَعَلٌ وقد نص ابن جنبي^(٥) (ت ٣٩٢ هـ) وابن سيده^(٦) على أن التاء فيه أصل والواو زائدة؛ لأن فَوَعَلًا في الكلام أَكْثَرُ مِنْ تَفَعَّلَ، ونص الحريري^(٧) (ت ٥١٦ هـ) على أن وزنه: فَوَعَلٌ^(٨)؛ ووقع في ارتشاف الضرب^(٨) أن وزنه: يَفَعَّلَ، وهو تحريف صوابه: تَفَعَّلَ^(٩)؛ وهو مخالف لما سبق

(١) الكتاب ٣/ ١٩٦ و ١٩٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٦١٣.

(٣) معجم البلدان ٢/ ٥٩ (تولب).

(٤) المخصص ٢/ ٢٦٩.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/ ١٦٨.

(٦) المحكم ١٠/ ١٨٤ (تلب).

(٧) درة الغواص ص ٧٨.

(٨) ١٦١/ ٢ (٨). وفي الجملة التي قبله سقط استدركهنا؛ فوقع الخطأ.

(٩) ارتشاف الضرب (نسخة الرباط) ل ٢٥٦ / أ.

نقله، ولعل "تولباً" محرّفة عن "تألّب"^(١)؛ وقد نصّ سيبويه^(٢) على منع صرفه اسم رجل لشبهه بالفعل، وأنّ وزنه: "تَفْعَل".

وبناء على ما سبق؛ فلا حاجة إلى قول ابن منظور^(٣) (ت ٧١١ هـ) والزيدي^(٤) ((وحكي عن سيبويه أنّه مَصْرُوفٌ))؛ لأنّه قول سيبويه نصّاً، ولعلّ صحّة ضبط الفعل "حكى" في كلامه ما بالبناء للمع لوم، ويكون الفا عل حينئذ ضميراً راجعاً لصاحب الصحاح (الجوهرى)، وذلك أنّ النصّ فيهما: ((وفي الصحاح: التولب الجحش، وحكي...)). والله أعلم.

٥ - توب

قال الجوهرى: ((وتاب إلى الله توبةً ومتاباً. وقد تاب الله عليه؛ وفَقَّهَ لها. وفي كتاب سيبويه: التَّوْبَةُ عَلَى تَفْعِلَةٍ: التَّوْبَةُ))^(٥).
= هذا النصُّ في سيبويه بحروفه؛ حيث يقول: ((... قول العرب في تفعلةٍ من دار يدور: تدورَةٌ... والتَّوْبَةُ تريد: التوبة))^(٦).

٦ - ثوب

قال الجوهرى: ((قال سيبويه: يقال لصاحب الثياب ثَوَابٌ))^(٧).
= هذا النصُّ في سيبويه بحروفه؛ حيث يقول: ((هذا بابٌ من الإضافة تحذف فيه ياءُ الإضافة؛ وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله أو ذا شيء.))

(١) كذا قرأتها في التنبيل والتكميل ج ٥ / ١ / ٤٨ / أ؛ وفي مجمل النصّ تحريف وسقط.

(٢) الكتاب ٣ / ١٩٦.

(٣) لسان العرب ١ / ٢٣٢ (تلب).

(٤) تاج العروس ٢ / ٧٦ (تلب).

(٥) الصحاح ١ / ٩٢ (توب).

(٦) الكتاب ٤ / ٣٥٢.

(٧) الصحاح ١ / ٩٤ (ثوب).

أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون "فَعَالًا"؛ وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوَّبٌ. ولصاحب العاج: عَوَّاجٌ...))^(١).

٧ - جذب

قال الجوهري: ((وَالْجُنْدَبُ وَالْجُنْدَبُ: ضَرْبٌ مِنَ الْجَرَادِ، وَاسْمُ رَجُلٍ. قَالَ سَبْيُوهِ: نُؤْنَهَا زَائِدَةٌ))^(٢).

= هذا النص في سبويه بحروفه تقريباً؛ حيث يقول: ((والنون من جُنْدَبٍ وَعُنْطَلٍ وَعُنْطَبٍ زَائِدَةٌ))^(٣).

٨ - رحب

قال الجوهري: ((وَرَحَبَتِ الدَّارُ وَأَرْحَبَتْ بِمَعْنَى، أَيْ اتَّسَعَتْ. قَالَ الْخَلِيلُ: قَالَ نَصْرِبِنْ سَيَّارٍ: "أَرْحَبَكُمْ الدَّخُولُ فِي طَاعَةِ الْكِرْمَانِي" أَيْ أَوْسَعَكُمْ. قَالَ: وَهِيَ شَاذَةٌ^(٤) وَلَمْ يَجِءْ فِي الصَّحِيحِ فَعَلَّ بِضَمِّ الْعَيْنِ مُتَعَدِّيًّا غَيْرَهُ. وَأَمَّا الْمَعْتَلُّ فَقَدْ اِخْتَلَفُوا فِيهِ قَالَ الْكَسَائِيُّ^(٥): أَوَّلُ قُلْتَهُ قَوْلْتَهُ. وَقَالَ سَبْيُوهِ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّى. وَلَيْسَ كَذَلِكَ طَلَّتَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ طَوِيلٌ))^(٦).

= الكلام في هذه المادة عن "رَحَبَ"؛ وهو فعل ماضٍ على زنة: "فَعَلَّ"؛ وما كان على هذه الزنة فلا يتعدى بحسب الأصل المطرد، وشذَّ هذا الفعل في الصحيح^(٧) ومثله: "طَلَعَ" في: "إِنَّ يَشُدُّرًا قَدْ طَلَعَ الْيَمَنَ"^(٨)، وقد انجرَّ الحديث من "رَحَبَ" في الصحيح إلى ما يتعدى على زنة: "فَعَلَّ" من المعتلِّ، فعرض الجوهري لفعلين هما: قال وطال عند إستانهما اللتاه

(١) الكتاب ٢/ ٢٨١.

(٢) الصحاح ١/ ٩٧ (جذب).

(٣) الكتاب ٤/ ٣٢٠. وينظر: ٤/ ٣٢١، وينظر أيضاً: ٣/ ٦١٣، و ٤/ ٢٦٩.

(٤) العين ٣/ ٢١٥ (رحب)، وإلى هنا ينتهي النقل. وينظر: تهذيب اللغة ٥/ ٢٦ (رحب).

(٥) ينظر: دقاق التصريف ص ٢٥٥، وتذكرة النحاة ص ٧٣٠ (نقلًا عن المحلِّ للمظفر بن أحمد ص ٢٣٣ هـ).

(٦) الصحاح ١/ ١٣٤ و ١٣٥ (رحب).

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٣٦، وشرح الشافية ١/ ٧٤.

(٨) ارتشاف الضرب ١/ ١٥٤، والمزهر ٢/ ٣٧.

حيث يقال: قُلْتُهُ وطلَّته؛ ولم يعرض الجوهرِيُّ لوجه دخولهما في "فَعَلَ"؛ وقد عرض له سيبويه^(١)؛ ولخصه الزمخشريُّ (ت ٥٣٨ هـ) قائلاً: ((وقد حوِّلوا عند اتصال ضمير الفاعل "فَعَلَ" من الواو إلى "فَعَلَّ"، ومن الياء إلى "فَعِلَّ"، ثم نُقلت الضمة أو الكسرة إلى الفاء؛ فقبل: "قُلْتُ وَقُلْنَا، وَبِعْتُ وَبِعْنَا"))^(٢)؛ فسبب التعدية ((التحويل من بنية إلى أخرى))^(٣)؛ وقد أفصح الجوهرِيُّ عن أصل "قُلْتُ"، وأنها على "فَعَلَ"؛ حيث يقول: ((وأصل قُلْتُ قَوْلْتُ بالفتح، ولا يجوز أن يكون بالضمِّ، لأنه يتعدَّى))^(٤)؛ و فصل الحديث نوعاً ما عن "طَلَّتْ" حيث يقول: ((وطلَّتُ، أصله طَوَّلْتُ بضم الواو، لأنك تقول طَوَّلْتُ فنقلت الضمة إلى الطاء وسقطت الواو لاجتماع الساكنين. ولا يجوز أن تقول منه طَلَّتْ، لأن فَعَلْتُ لا يتعدَّى فإن أردت أن تعدِّيه قلت طَوَّلْتُهُ أو أَطَلَّتْ، وأما قولك طَاوَلَنِي فلانٌ فَطَلَّتْهُ فإِذَا تعني بذلك كنت أطوَّلَ منه، من الطَّوَّلِ والطَّوَّلِ جميعاً))^(٥)؛

وعوِّداً على نصِّ الجوهرِيِّ المنقول في صدر المسألة وما نسبه لسيبويه فإن البحث يستظهر دقة الجوهرِيِّ في قراءته لسيبويه؛ فقد نصَّ سيبويه على مذهبه في أصل "قُلْتُ" حيث يقول: ((وأما "قُلْتُ" فأصلها فَعَلْتُ معتلة من فَعَلْتُ، وإنما حوِّلت إلى فَعَلْتُ ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتلَّ؛ فلو لم يحوِّلوا وجعلوها تعتلُّ من قَوْلْتُ لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيِّرة عن حالها لو لم تعتلَّ، فلذلك حوِّلوا إلى فَعَلْتُ فجُعِلت معتلة منها.

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٢٩.

(٢) المفصل ص ٥٢٦؛ وينظر: المنصف ١ / ٢٣٤، وشرح المفصل ١٠ / ٧١ و ٧٢.

(٣) المقاصد الشافية ٤ / ٢٣٤؛ وينظر: شرح التسهيل ٣ / ٤٣٦.

(٤) الصحاح ٥ / ١٨٠٦ (قول)، وينظر: ٥ / ٢٠٤٦ (نوم).

(٥) الصحاح ٥ / ١٧٥٣ (طول).

وكانت فَعَلْتُ أولى بَفَعَلْتُ من الواو من فَعَلْتُ^(١)؛ لأنَّهم حيث جعلوها معتلةً محوَّلة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى به، كما أن يَغْرُزُو حيث اعتلَّ لزمه يَفْعَلُ. وجعل حركةً ما قبل الواو من الواو فكذاك جعلت حركة هذا الحرف منه. ويدلُّك على أن أصله فَعَلْتُ؛ أنَّه ليس في الكلام فَعَلْتُهُ ونظيره في الاعتلال من محوَّل إليه: يَعِدُ وَيَزِنُ، وقد بيَّن ذلك.

فأما "طَلْتُ" فإنَّها فَعَلْتُ؛ لأنَّك تقول: طويل وطوَّال كما قلت: قَبَّح وقبَّح ولا يكون طُلَّتُهُ كما لا يكون فَعَلَّتُهُ في شيء، واعتلَّت كما اعتلَّت خِرْفَتُ وهَيْبَتُ^(٢).

وقد بيَّن السيرافي^(٣) (ت ٣٦٨ هـ) كلام سيبويه؛ ومراده بالنقل هنا بمثل ما سبق بيانه في صدر المسألة؛ ونصُّ سيبويه واضح الدلالة على أن "قال" من باب "فَعَلَّ"، ولكن عندما أسند لتاء المتكلم نُقِلَ من باب "فَعَلَّ" إلى باب "فَعَلَّ"؛ ونسبه الرضي^(٤) (ت ٦٨٨ هـ) لظاهر قول سيبويه والجمهور، والصحيح أنَّه نصُّ قول سيبويه لا ظاهر قوله. وقول سيبويه: ((ليس في الكلام فَعَلَّتُهُ)) هو ما فسره الجوهريُّ بقوله: ((لأنَّه يتعدَّى))؛ وذلك أنَّ فحوى كلام سيبويه: ليس قُلْتُ أصله فَعَلْتُ؛ لأنَّه لا يوجد "فَعَلَّ" متعدِّياً^(٥).

ثم قال سيبويه عقب النصِّ السابق: ((وقال بعضهم: طُلَّتُهُ مثل قُلَّتُهُ؛ وهو فَعَلْتُ منقولة إلى فَعَلْتُ فَعْدَى طُلْتُ، ولو كانت فَعَلْتُ لم تتعدَّ))^(٦)؛ وسيبويه يتكلم هنا عن بناء "طال" للمغالبة؛ وهو الوارد في كلام الجوهريِّ الأنف في مادة: "طول".

(١) ضبط العين نقلً عن الكتاب (نسخة ابن خروف) ل ١٤٦ / أ.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٠.

(٣) شرح السيرافي ٥ / ٢٢٨ - ٢٣٣؛ وينظر: المنصف ١ / ٢٣٣ - ٢٤٣.

(٤) شرح الشافية ١ / ٨٨.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٣٣. والمنصف ١ / ٢٣٦.

(٦) الكتاب ٤ / ٣٤١.

وممّا تقدّم يُعلم أنّ "طَلَّتْ" على نوعين^(١):

١/ أن تكون من "فَعَلَّ" غير منقول، وهو غير متعدّد، والوصف منه: طويل.

٢/ أن تكون من "فَعَّلَّ" منقولاً إلى "فَعَّلَّ" للمغالبة، وهو متعدّد، والوصف منه: طائل.

وختاماً: ففي نصّ الجوهريّ الوارد في "رحب" فائدتان:

الأولى: عَزُوّ الجوهريّ صدر النصّ إلى الخليل - وقد سبق توثيقه من العين -، يفيد

نسبة كتاب العين للخليل، ونسبة العين للخليل ممّا اختلّف فيها كما هو معلوم مشهور.

الثانية: إيراد قول الكسائيّ (ت ١٨٩ هـ) في المسألة ممّا تخلو منه جلّ المصادر الصرّفيّة مع أنّ ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، والرضي، وأبا حيّان (ت ٧٤٥ هـ)، فمن بعدهم ينقلون عن الجوهريّ.

ولعلّ سبب عدم إيراده هو غرابته، ويضاف له ما نصّ عليه المظفرّ بن أحمد النحويّ

المصريّ (ت ٣٢٣ هـ) من أنّه قد ((خالفه جميع النحويّين من أهل الكوفة والبصرة))^(٢).

٩- عَظَب

قال الجوهريّ: ((قال الأصمعيّ العُنْظَبُ الذكر من الجراد، وفتح الظاء لغة. قال

الكسائيّ هو العُنْظَبُ والعُنْظَابُ والعُنْظُوبُ، والأنثى عُنْظُوبَةٌ، والجمع عناظب^(٣)، وفي

كتاب سيبويه: العُنْظَبَاءُ بالضم والمد))^(٤).

= أورد سيبويه العُنْظَبَاءَ مُنْكَرَةً في سياق كلامه في "باب ما لحقته ألف التانيث بعد

ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة"، حيث يقول: ((ومنه أيضاً: أصدقاء

وأصفياء، ومنه: زمكّاء وبروكّاء وبراكّاء ودبوقّاء وخنفساء وعنظباء وعقرباء

وزكرباء))^(٥).

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٧٢، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٣٠، والمنصف ١ / ٢٣٩ و٢٤٢.

(٢) تذكرة النحاة ص ٧٣٠.

(٣) من بداية المادة إلى هنا نقل بتصرف عن الغريب المصنف ١ / ٢٢٧ و٢٢٨.

(٤) الصحاح ١ / ١٨٤ (عظب).

(٥) الكتاب ٣ / ٢٦٤، وفيه: ((دبوقّاء))، تطبيع.

وسبق في "جذب" إيراد نص لسيبويه يقول فيه: عُنْظَب، ونصُّ ثعلب^(١) (ت ٢٩١هـ) على أن بعض الكلم الممدود - ومنه: العُنْظَبَاءُ - يُقَال بحذف مده. وقد نبّه ابن قتيبة^(٢) (ت ٢٧٦هـ) على وقوفه على "عُنْظَبَاء" بالمدِّ في كتاب سيبويه ونقله عنه الأزهري^(٣) (ت ٣٧٠هـ)، ويغلب على الظنُّ نقلُ الجوهريِّ عن ابن قتيبة.

١٠- عندلب

قال الجوهريُّ: ((العندليب: طائر يقال له: الهَزَار... والبلبل يُعَنْدِلُ، إذا صَوَّت. قال سيبويه: إذا كانت النون ثانية فلا تُجْعَل زائدةً إلا يَثْبِتُ))^(٤).

= كون النون ثانية لا تُزاد إلا بثبت هو مجموع كلام سيبويه، حيث يقول: ((فَلَمَّا إِذَا كَانَتْ ثَانِيَةً سَاكِنَةً فَإِنَّهَا لَا تَزَادُ إِلَّا بِثَبْتٍ، وَذَلِكَ: جِنْزَقْرٌ وَحِنْبَتْرٌ لِقَلَّةِ الْأَسْمَاءِ مِنْ هَذَا النَّحْوِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ أُمَّهَاتِ الزَّوَائِدِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَكَذَلِكَ عُنْدَلِيْبٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ فِي الْأَسْمَاءِ هَذَا الْمِثَالِ، وَلِأَنَّ أُمَّهَاتِ الزَّوَائِدِ لَا تَقَعُ ثَانِيَةً فِي هَذَا الْمِثَالِ، وَإِذَا كَانَ الْحَرْفُ ثَانِيًا مُتَحَرِّكًا أَوْ ثَالِثًا فَلَا يَزَادُ إِلَّا بِثَبْتٍ كَمَا لَمْ يَزِدْ وَهُوَ ثَانِيًا سَاكِنًا إِلَّا بِثَبْتٍ، وَذَلِكَ: جَنْعُدَلٌ وَشِنْفَارٌ وَخَدْرَتُقٌ؛ لِقَلَّتْهَا فِي الْكَلَامِ، وَلِقَلَّةِ مَوَاقِعِ الزَّوَائِدِ فِي مَوَاضِعِهَا))^(٥).

وصدر كلام سيبويه عن النون الثانية الساكنة وعجزه عنها متحركة؛ والجوهريُّ حرَّر كلام سيبويه فيها؛ والذي يدلُّ منطوقه على إطلاق القول فيها بعدم زيلتها ثانية - ساكنة أو متحركة - إلا بثبت، وهو ما فهمه السيرافيُّ حيث يقول: ((والنون إذا جعلت ثانية قُضِيَ عليها بأنَّها أصليَّة حتى يتبيَّن أنَّها زائدة باشتقاق أو غيره))^(٦).

(١) مجالس ثعلب ١/ ٨٩.

(٢) أدب الكاتب ص ١٠٣.

(٣) تهنيت اللغة ٣/ ٣٥٦ (عنظب).

(٤) الصحاح ١/ ١٨٩ (عندلب).

(٥) الكتاب ٤/ ٣٢٣ و ٣٢٤، وينظر: ٤/ ٣٦٩ و ٣٢٠.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١١، وينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٩٦.

١١ - قصب

قال الجوهري: ((الْقَصَبُ: الْأَبَاءُ. وَالْقَصَبَاءُ مِثْلُهُ. الْوَاحِدَةُ قَصْبَةٌ. قَالَ سَيِّبُوهُ الْقَصَبَاءُ الْوَاحِدُ وَجَمْعٌ. قَالَ: وَكَذَلِكَ الْحَلْفَاءُ وَالطَّرْفَاءُ))^(١).

= نصّ سيبويه على أنّ الحَلْفَاءَ وَالطَّرْفَاءَ يقع على الواحد والجمع؛ حيث يقول: ((هذا باب ما هو اسمٌ واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحد على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه.

وذلك قولك للجمع: حَلْفَاءُ وَحَلْفَاءُ وَاحِدَةٌ. وَطَّرْفَاءُ لِلْجَمِيعِ وَطَّرْفَاءُ وَاحِدَةٌ. وَبِهَمْيٍ لِلْجَمِيعِ وَبِهَمْيٍ وَاحِدَةٌ. لَمَّا كَانَتْ تَقَعُ لِلْجَمِيعِ، وَلَمْ تَكُنْ أَسْمَاءَ كُسْرٍ عَلَيْهَا الْوَاحِدُ؛ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ مِنْ بِنَاءٍ فِيهِ عِلْمَةُ التَّأْنِيثِ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَكْثَرِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عِلْمَةُ التَّأْنِيثِ؛ وَيَقَعُ مَذْكَرًا نَحْوُ: التَّمْرِ وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ))^(٢) ونصّ على أنّ "قَصَبَاءُ" مثل: طَّرْفَاءُ وَحَلْفَاءُ عَلَى زَنَةِ "فَعْلَاءَ"؛ حيث يقول: ((ويكون على فَعْلَاءَ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ؛ فَالْأَسْمِ نَحْوُ: طَّرْفَاءَ وَحَلْفَاءَ وَقَصَبَاءَ. وَالصِّفَةِ نَحْوُ: خَضْرَاءَ وَسَوْدَاءَ وَصَفْرَاءَ وَحَمْرَاءَ))^(٣)؛ وَمِنْ هَذَا النَّصِّ يَسْتَنْبِطُ أَنَّ الْقَصَبَاءَ تَكُونُ عِنْدَ سَيِّبُوهِ مِثْلُ: الْحَلْفَاءَ؛ تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ.

وقد نصّ ابن قتيبة^(٤) - والجوهري ناقل عنه فيما يظهر^(٥) - على أنّ هذه الكلم عند سيبويه واحد وجمع، ونصّ أبو عليّ الفارسي^(٦) - وهو أحد شيوخ الجوهري - على أنّ

(١) الصحاح ٢٠٢/١ (قصب).

(٢) الكتاب ٣/٥٩٦.

(٣) الكتاب ٤/٢٥٧.

(٤) أدب الكاتب ص ٦١٨؛ وقد سقطت القصباء في إيراد قول سيبويه، وأوردتها في قول غيره.

(٥) نقل قول سيبويه بواسطة ابن قتيبة موجوداً عند يرّ الجوهري؛ بنظر مثلاً: إل بارع ص ٥٠٦ (قوب)، وتهذيب اللغة ٦٧/١٠ (سكن). وينظر ماسبق في: "عظب"، وماسيأتي في "سبح".

(٦) التكملة ص ٣٤١.

سيبويه يذهب فيها إلى أنّها اسم يُراد به الجمع. ونصّ الرضي^(١) وأبو حيان^(٢) على أنّ سيبويه يراها اسم جمع.

وفي ختام هذه المسألة يحسن التنبيه على أنّ الجوهرية لا يرى رأي سيبويه هنا؛ وذلك من وجهين:

١/ نصّه في هذه المادة على أنّ لها مفرداً؛ وهو قَصَبَةٌ.

٢/ نصّه في غير هذه المادة على مفردها ومفرد غيرها من هذه الكلم؛ وذلك قوله: ((واحد الشَّجَرَاءِ شَجَرَةٌ. ولم يأت من الجمع على هذا المثال إلا أحرفٌ يسيرةٌ: شَجَرَةٌ وشَجَرَاءٌ، وقَصَبَةٌ وقَصْبَاءٌ، وطَرْقَةٌ وطَرْقَاءٌ، وحَلْفَةٌ وحَلْفَاءٌ. وكان الأصمعي يقول في واحد الحَلْفَاءِ: حَلْفَةٌ بكسر اللام، مخالفةٌ لأخواتها^(٣)). وقال سيبويه: الشَّجَرَاءُ واحدٌ وجمعٌ. وكذلك القَصْبَاءُ والطَّرْفَاءُ والحَلْفَاءُ))^(٤).

وبناء على هذا النصّ فإنّ الجوهرية يستضعف رأي سيبويه، ويبدو أنّ الواو سقطت قبل قوله في مادة "قصب": ((قال سيبويه))؛ بدلالة إيرادها في النصّ السالف. ويرأي الأصمعيّ (ت ٢١٦ هـ) احتجّ المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) على سيبويه في مسأل الغلط؛ وردّه ابن ولاد^(٥) (ت ٣٣٢ هـ) بأنّ السماع صحيح؛ ولكن قَصْبَاءً ونحوه ليس بجمع مكسّر لضعف ذلك في النحو؛ ودليله تصغيره على لفظه ولو كان جمعاً لردّ إلى مفرده ثم بعد تصغيره يجمع بالألف والتاء، وبأنّه لو جمع على بابه؛ لجمع على "فَعَلٌ" كشَجَرَةٍ وشَجَرٍ.

(١) شرح الشافية ١/٢٩.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٧٥٣، وينظر: المنصف ٢/٩٦، والممتع ٢/٥١٣، وارتشاف الضرب ١/٤٨١.

(٣) ينظر: النبات والشجر للأصمعي ص ٤٢، وال منكر والمؤنث (للمبرد) ص ١٢٤، والأصول ٢/٤٤٥، والسيرافي النحوي ص ٦٣٣، والتكملة ص ٣٤٥، والنكت ٢/١٠٠٨، وشرح الشافية ٢/١٩٩، وفي هذه المصادر وغيرها (كالغريب المصنف ٢/٥٥٠) تبين في الضبط.

وينظر: لحن العولم ص ١١٧، والمدخل إلى تقويم اللسان ص ١٠٢.

(٤) الصحاح ٢/٦٩٣ (شجر)، ولم يرد في كتاب سيبويه لفظ: "شجرَاءٌ" لاعتقاده أنّها لا منكراً، وقول الجوهرية قياس صحيح على حلفاء وطرفاء.

(٥) ينظر: الانتصار ص ٢٤١-٢٤٣، وينظر في رجوع المبرّد عن هذه التخطئة: المنكر والمؤنث له ص ١٢٤.

وبهذا الرِدِّ يَرُدُّ على قول الجوهريّ وغيره من اللغويّين الذين يرون "قَصَبَاءً" ونحوه جمعاً مفرده: قَصَبَةٌ.

ولعلّ الصواب هو عدُّ "قَصَبَاءً" وما كان نحوها اسم جمع - لكونه ليس على أوزان الجموع - له واحد من لفظه، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ.

ويرى ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) أنّ الخلاف ليس في التفسير وعدمه؛ بل هو هه هذه الأسماء مثل: القوم والإبل لا واحد له من لفظها أم مثل: الجامل والباقر لها واحد من لفظها؟^(١).

وتصريح الجوهريّ وغيره بالجمعيّة في هذه الكلم يخالف هذا الرأي. ومنه يُعلم تجوِّز اللغويّين في تسمية "اسم الجمع" جمعاً؛ ممّا يوجب النظر في قواعد التصريف عند النقل عن المعاجم.

١٢- نقب

قال الجوهريّ: ((والنقيب، العَرَف، وهو شاهد القوم وضمينهم، والجمع النُقَبَاءُ. وقد نَقَبَ على قومه يَنْقُبُ نِقَابَةً، مثل كتب يكتب كتابة.

قال الفراء: إذا أردتَ أنّه لم يكن نقيباً ففعل قلت: نَقَبَ بالضم، نِقَابَةً بالفتح.

قال سيبويه: النِقَابَةُ بالكسر الاسم، وبالفتح المصدر، مثل الولاية والولاية^(٢))).

= مسألة التفريق بين دلالة نقابة بالفتح والكسر، ومثلها: ولاية؛ يمكن عدّها من أهمّ ما نسبه الجوهريّ لسيبويه؛ وهو ممّا سلّمته المصادر التي وقف عليها البحث؛ وعلى الرغم من هذا التسليم؛ فقد كان الجوهريّ غير مصيب فيما نسبه لسيبويه فيهما؛ وسيتضح ذلك في الوقفات التالية:

الأولى: لم يقف البحث على ورود النقابة في كتاب سيبويه لا معرفة ولا منكرة؛ على الرغم من أن ابن منظور^(٣) والزبيدي^(٤) نقلنا نصّ كلام الجوهريّ.

(١) شرح المفصل ٥ / ١١٠، وسيبويه (الكتاب ٣ / ٦٢٥) يرى الجامل والباقر اسمي جمع لا جمع جمل وبقرة.

(٢) الصحاح ١ / ٢٢٧ (نقب).

(٣) لسان العرب ١ / ٧٦٩ (نقب).

(٤) تاج العروس ٤ / ٢٩٧ (نقب).

الثانية: الذي ورد في كتاب سيبويه النِّكابة؛ قال سيبويه: ((وأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهنّ فإنما شَبَّهنّ بالولاية، لأنّ معناهنّ القيام بالشّيء وعليه [ومثل ذلك] ^(١) الخِلافة والإمارة والنِّكابة والعِرافة؛ وإنّما أردت أن تخبر بالولاية)) ^(٢).

والنِّكابة هي الواردة في طبعات الكتاب الثلاث، ونسخة ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) من الكتاب، وشرح السيرافي ^(٣)، وكذا وردت عند ابن السراج ^(٤) (ت ٣١٦ هـ).

الثالثة: لم يذكر سيبويه الولاية بالفتح، وإنّما ذكرها بالكسر على أنّها مصدر، وكذا صنيع ابن السراج ^(٥)؛ وقد نصّ ابن سيده على أنّ ((الغالب على هذا الضرب عند سيبويه الكسر؛ يجريه مجرى الصنائع)) ^(٦).

الرابعة: في تفسير المراد بقول الجوهريّ: الاسم.

الذي يدل عليه منصوص كلام الجوهريّ أنّه يريد بالاسم: الشّيء ذاته أي: الاسم غير المصدر، وسيظهر هذا في الوقفة السادسة.

وهو اصطلاح لغويّ موجود عند طائفة من اللغويين ^(٧) قبل الجوهريّ؛ وصرّح به السيرافي ^(٨).

(١) تتمة من الكتاب نسخة ابن خروف ١٠٦هـ، وهي واردة في إحدى النسخ لطبعة باريس من الكتاب ٢ / ٢٣٧.

ويدل على صحة استدراكها قول ابن السراج (الأصول ٩١ / ٣): ((فعالة: للقيام بالشّيء وعليه)).

(٢) الكتاب ٤ / ١١.

(٣) السيرافي النحوي ص ٧٨.

(٤) الأصول ٣ / ٩١.

(٥) ينظر: الأصول ٣ / ٩١.

(٦) المخصص ١ / ٣٢٥.

(٧) منهم: الخطيب (ت ١٧٥هـ - العين ١٤٥ / ٢ قَعْلَ)، وابن السكيت (إصلاح المنطق ص ٢٠)، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص ٣١ و ٢٨٤ و ٥٥٢)، والمبرد (الكامل ١ / ١٦٥)، وتعلّب (الفصيح ص ٢٩٢).

(٨) السيرافي النحوي ص ١٣٠ و ١٣١.

الخامسة: اختلاف الولاية (بالفتح) عن الولاية (بالكسر) ليس من ناحية الاسم والمصدر بل من ناحية المعنى؛ لأنَّ الولاية (بالفتح) تعني: النصر، والولاية (بالكسر) تعني: الإمارة؛ على أنه قد نُقلَ سماعها بالفتح والكسر في المعنيين جميعاً^(١)، ونُسب الكسر في المعنيين لتميم؛ يقول السيوطي^(٢) (ت ٩١١ هـ) نقلاً عن نوارد اليزيدي (يحيى بن المبارك ت ٢٠٢ هـ): ((الولاية في الدين والتولي أهل الحجاز مفتوح، وفي السلطان مكسور، وتميم تكسر في الجميع))^(٣)، ومع تسليم الجوهرى بهذا الفرق كما سيأتي في الوقفة التالية فقد نَسَبَ لسيبويه خلافه دونما دليل.

السادسة: شرح الجوهرى مراده هنا بقوله في مادة: "وَلِيٌّ": ((والولاية بالكسر: السلطان. والولاية والولاية: النصر. يقال: هم عليّ ولاية، أي مجتمعون في النصر. وقال سيبويه: الولاية بالفتح المصدر. والولاية بالكسر الاسم مثل الإمارة والنقابة لأنه سُمِّمَ لما تَوَلَّيْتَهُ وُقِمَتْ بِهِ. فإذا أرادوا المصدر فَتَحُوا))^(٤)، ونقله ابن منظور^(٥)، وسَلَّمَهُ الزبيدي^(٦) وجعله نصَّ سيبويه!

وهذا التفريق نقله ابن سيده بمعناه مصدراً له ب: "قيل"^(٧)، والذي يظهر أنه أفاده من الجوهرى؛ إذ إنَّ ابن سيده قد نقل عن الجوهرى ناصاً على تسميته بالجوهري في مله: "شفو"^(٨)، وأقره الفيروزآبادي^(٩)، وهو تفريق غير صحيح لما تقدم؛ ويضاف له وجود النص من عدد من اللغويين على أنَّ الولاية بالكسر مصدر^(٩) أيضاً.

(١) نقله الأزهرى (تهذيب اللغة ١٥ / ٤٤٩ "ولي") عن الفراء (ت ٢٠٧ هـ)؛ وينظر: الحجة لا قرأ لسبعة ٥ / ١٥٠، والمحكم ١١٥ / ١١٦ (ولي)، ولسان العرب ١٥ / ٤٠٥ (ولي)، والقاموس المحيط ٢ / ١٧٦٠ و ١٧٦١ (ولي).

(٢) المزهر ٢ / ٢٧٧.

(٣) الصحاح ٦ / ٢٥٣٠ (ولي).

(٤) لسان العرب ١٥ / ٤٠٥ (ولي).

(٥) تاج العروس ٤٠ / ٢٤٢ (ولي).

(٦) المحكم ١٣ / ١٥٥ (ولي)؛ ونصه: ((وقيل: الولاية الخطّة كالإمارة والولاية المصدر)).

(٧) المحكم ٨ / ٨٨، وأماما ورد في ٦ / ٣٥٤ (قفو)؛ فهو مقحم من محققه، وقد نص على زيادته.

(٨) القاموس المحيط ١ / ٢٣٢ (نقب)، و ٢ / ١٧٦٠ (ولي).

(٩) ينظر: العين ٨ / ٣٦٥ (ولي)، ومجاز القرآن ١ / ٤٠٥، والكامل ٣ / ١٠٩١.

ومن المتقرر أن "فِعَالَة" بالكسر مصدر يدل على الولاية والصناعة (الحرفة) وشبهها، ويجوز فيه الفتح قليلاً^(١)، يقول الرضي: ((الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفِعَالَة بالكسر، كالصياغة والحياكة والخياطة والتجارة والإمارة، وفتحوا الأوّل جوازاً في بعض ذلك، كالوكالة والدلالة والولاية))^(٢).

وأما "الفَعَالَة" فقد نصّ سيبويه على كونها مصدرًا لـ: "فَعَلَّ"^(٣)؛ قال أبوحيان: ((هو المصدر المقيس فيه بنصّ سيبويه))^(٤).

وبناء على ما تقدّم، فإذا كان الجوهر يُريد هنا في مادة: "نَقَبَ" أن النّقَابَة بالفتح عند سيبويه مصدر؛ فلا يخلو ذلك من أن تكون مصدر الفعل: "نَقَبَ" الذي ورد في كلام الفراء (ت ٢٠٧ هـ)؛ وهو حينئذ منصوص سيبويه في مصدر "فَعَلَّ"؛ أو أن يجعل النّقَابَة بالفتح مصدر "نَقَبَ" غير المتعدّي الوارد في قوله: ((نَقَبَ عليهم))؛ وهو يخالف منصوص سيبويه في كون مصدر "فَعَلَّ" اللّازم على "فُعُول"؛ وذلك حيث يقول: ((وأما كلُّ عملٍ لم يتعدَّ إلى منصوب فإنّه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدّى، ويكون الاسم "فَاعِلًا" والمصدر يكون "فُعُولًا"؛ وذلك نحو: قَعَدَ فُعُودًا وهو قَاعِدٌ...))^(٥)، ويستثنى من ذلك ما غلب فيه فِعَالَة، يقول أبوحيان: ((ومصدر "فَعَلَّ" اللّازم ينقاس على "فُعُول" كقَعَدَ فُعُودًا ما لم يغلب فيه "فِعَالَة"))^(٦)؛ ولا يظهر أن الجوهر يّ يقصد الاحتمال الثاني.

وأما جَعَلُ الجوهر يّ النّقَابَة بالكسر غير مصدر؛ فهو اجتهاد منه يخالف منصوص كلام سيبويه المتقدّم في صدر المسألة؛ والذي مفاده أن فِعَالَة مصدر يدلُّ على القيل

(١) ينظر: السيرافي النحوي ص ٧٨، والتبصرة والتنكرة ٧٦٨/٢، والمخصص ٢٨٥/٤، والمقرب ١٣٦/٢.

(٢) شرح الشافية ١٥٣/١، وينظر: شرح التسهيل ٤٦٩/٣، وارتشاف الضرب ٤٨٩/٢.

(٣) الكتاب ٢٨/٤، وينظر: شرح الشافية ١٦٣/١، وفتح الأقفال ص ١٨٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٤٨٩/٢.

(٥) الكتاب ٩/٤.

(٦) ارتشاف الضرب ٤٩١/٢، وينظر: شرح الشافية ١٥٣/١ و١٥٦.

بالشيء وعليه^(١)، ولا شكَّ أنَّ النَّقابة قيام بالشيء وعليه، وتنظير الجوهري لها: "كتابة" يجعلها من هذا الباب، وقد نصَّ عليه القالي^(٢) (ت ٣٥٦ هـ).

ومما تقدّم يستبين أنَّ النقابة بالكسر والفتح مصدر؛ ومحاولة تفريق الجوهري ونسبة التفريق لسيبويه؛ كلاهما غير صحيح.

وأما ما أورده في "ولي" من أنَّ الولاية بالفتح عند سيبويه تكون مصدرًا لـ"ولي"؛ فهو يخالف منصوص كلام سيبويه المتقدّم في صدر المسألة من أنَّ مصدر الفعل "وَلِيَ" المتعدّي الولاية بالكسر، وقد سُمع فيه الفتح بنقل الفراء، ونصَّ على وروده السيرافي فتكون الولاية على الحالين مصدرًا لـ"وَلِيَ"؛ وقد تقدّم نصُّ الرضي عليه.

وأما إن كان الجوهري يريد أنَّ الفعل "وَلِيَ" غير متعدّد كقولهم: ولي عليه فكلامه حينئذٍ يخالف ما قرّره سيبويه في قولهم: أمر عليه، من أنَّ مصدره الإمارة كالولاية حيث يقول: ((وقالوا: أمر علينا أميرٌ كنبه^(٣)، وهو نبيه، والإمرة كالرفعة، والإمارة كالولاية))؛ ممّا يدلُّ على أنَّ سيبويه يرى الإمارة بالكسر مصدرًا لـ"أمر" و"أمر"، والولاية بالكسر مصدرًا لـ: "وَلِيَ" متعدّيًا ولازمًا^(٤)؛ ومثلها النَّقابة بالكسر تكون مصدرًا لـ: نَقَبَ عليهم ونَقَبَ.

ولم يقف البحث على هذه التفرقة عند المعجميين قبل الجوهري.

السابعة: من أين للجوهري عزو التفريق بين اسم الشيء ومصدره لسيبويه ومن

أين له أنَّ سيبويه يرى الفتح للمصدر والكسر للاسم؟

(١) الأصول ٩١/٣.

(٢) البارع ص ٤٨٨ (نقّب).

(٣) قال السيرافي (السيرافي الذخوي ص ١١٥): ((وفي بعض النسخ: أمر علينا كنبه مفتوحان، والفتح أ جود وأفصح))، وهو مثلث العين، ينظر: تاج العروس ٦٩/١٠ (أمر).

(٤) الكتاب ٣٤/٤، وفي الصحاح ٥٨٢/٢ (أمر): ((وال مصدر الإمرة، بالكسر. والإمارة: الولاية))، وتعقّب به الفيروزآبادي بأن الإمرة الاسم، وينظر تفصيل ما قيل فيها في: تاج العروس ٧٠/١٠ (أمر).

(٥) نصُّ الأشموني (ت ٩٢٩ هـ تقريباً) على ندره "فَعَالَةٌ" مصدرًا لفَعَلَ غير المتعدّي (شرح الألفية ٣٤٧/٢)، وسلّمه الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) في حلثيته ٣٠٥/٢، والخضري (ت ١٢٨٧ هـ) في حلثيته ٧٠/٢.

والجواب عن هذين التساؤلين في الآتي: صرّح سيبويه في حديثه في أبواب المصادر عن التفريق بين الاسم والمصدر، ولكن لا يمكن أن يجهل الجوهري أن سيبويه في هذه المواضع يعني اسم الفاعل على ما نصّ عليه سيبويه صراحة في أول كلامه! وأقرب ما وجدته البحث ذريعة إلى قوله الجوهريّ هذه؛ هو ما ورد في حديث سيبويه عن صيغتي: "مَفْعَلٌ" و"مَفْعِلٌ" في المصدر الميمي واسمي زمان ومكان؛ من التصريح بأن المصدر يكون بالفتح في بعضها^(٢)؛ وأن بعض الكلم يأتي على هذه الزنة وليس مصدرًا ولا اسم مكان كالمَسْجِدِ ومَضْرِبَةِ السيف ونحوها^(٣)؛ وكذا ما أورده سيبويه في باب ما جاء من المصادر على فَعُولٍ من أن مصدر وَقَدَّ: الوَقُودُ؛ والوَقُودُ أكثر، والوَقُودُ الحطب^(٤)؛ وأن الطمأنينة والقشعريرة ليسا مصدري اطمأنّ واقشعر^(٥)؛ وكذا ما أورده سيبويه فيه من التفريق بين المَلَأَ (مصدر مَلَأَ) والمِلَأَ (قَدْرٌ ما يملأ)؛ وما أورده السيرافي في شرحه^(٦) من التفريق بين الطَحَنَ (مصدر طَحَنَ) والطَحْنِ (الدقيق المطحون)، ونحوها؛ فبنى الجوهريُّ على مجموع هذه النصوص في النقابة والولاية تفريقاً بين المصدر واسم الشيء؛ وأنَّ الفتح للمصدر والكسر لاسم الشيء.

وليس مراد سيبويه هو ما فهمه منه الجوهريُّ؛ بل حديث سيبويه في صوغ مَفْعَلٍ من الثلاثيِّ اسماً غير مصدر منصباً على هذه الكلم بذاتها؛ قال سيبويه في آخر حديثه عن المِفْعَلِ: ((ويجيء المِفْعَلُ اسماً كما جاء في المسجد والمنكب، وذلك: المِطْبَخِ

(١) الكتاب ٤ / ٥.

(٢) الكتاب ٤ / ٨٧ - ٨٩.

(٣) الكتاب ٤ / ٩٠ و ٩١.

(٤) الكتاب ٤ / ٤٢.

(٥) الكتاب ٤ / ٨٥.

(٦) السيرافي النحوي ص ١٣٦.

والمُرَبَّد. وكلُّ هذه الأبنية تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصول لا لمصدرٍ ولا لموضع العمل^(١).

وأما الفتح في المَفْعَل مصدرًا؛ فقد فصله سيبويه في كلامه بحسب أبواب الفعل الثلاثيِّ، ممَّا لا يصحُّ أن يفهم منه الجوهريُّ ما فهمه في النقابة والولاية. وفكرة التفریق بين الاسم والمصدر فكرة متأصلة عند الجوهريِّ في باب المَفْعَل^(٢). وغيره كما سيأتي؛ فلعلَّ ما هنا منبثق عنها ومبنيٌّ عليها. والله أعلم. وأما الوَقُود والوَقُود فقد صرَّح سيبويه بمصدريتهما بالفتح والضمِّ، ولا يعارضه استعمال المفتوح اسماً؛ فالمفتوح مشترك بين الاسم والمصدر؛ وليس الاسم منفرداً به، وقد سلَّمه الجوهريُّ^(٣)؛ ولعلَّ سبب تسليمه به أنَّ التخالف لم يكن بالفتح والكسر. وأما ما عدا المَفْعَل من مصدر غير الثلاثيِّ نحو: الطمأنينة والقشعريرة، فقول: هما اسمان وُضِعَا موضع المصدر^(٤).

ومن المتقرَّر أنَّ ما جاء على خلاف المصدر المعهود في غير الثلاثيِّ مثل: استراح راحة ونحوها؛ فقد اصطُحَّح على تسميته: اسم مصدر^(٥).

وذهب بعض الباحثين إلى حمل كلام الجوهريِّ على هذا الاصطلاح^(٦)، والبحث يقرِّر أنه ليس هذا المحمل بالسهل؛ لأنَّ اسم المصدر على الأشهر مخصوص بما ورد فعله زائداً عن ثلاثة؛ وإن كان أبو حيان^(٧) قد مثَّل اسم المصدر بما فعله ثلاثيٌّ وغيره؛ إلا أنَّ في

(١) الكتاب ٤ / ٩٢.

(٢) ينظر: الصحاح ١ / ١٩٠ (عيب)، ٢ / ٥٥٢ (وعد)، ٥ / ١٨٤٠ و ١٨٤١ (وجل) و (و حل).

(٣) الصحاح ١ / ٨١ (وضاً).

(٤) ينظر: شرح الشافية ١ / ١٧٧، وارتشاف الضرب ٢ / ٤٩٦؛ وينظر: عنقود الزواهر ص ٣٦٧.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٨ / ٣٨٠٢، وشرح الألفية عند قول ابن مالك: ((وَلَا سُمِّ مَصْدَرٍ عَمَلٌ)).

(٦) أسماء المصادر (مجلة التراث العربي - دمشق، العدد ٢٠) ص ١٣٨.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٤.

نسبة القول للجوهريّ أنّه يرى النّقابة والولاية بالكسر اسمي مصدر: مخالفة صريحة لمراد الجوهريّ وما عناه بمصطلح الاسم على ما نصّ عليه وصرّح به في مادة: "وَلِيّ".
وأما ما كان نحو: مَلِّءٍ وَطِحْنٍ؛ فقد صرّح سيبويه بمذهبه فيما كان من هذه البابة قائلاً: ((فهذه أشياء تجيء مختلفة ولا تطرد))^(١)؛ ممّا لا يصحّ معه بحال من الأحوال أن يُنسب إلى سيبويه أنّه يرى التخالف بين الاسم والمصدر فيما عدا ما نصّ عليه أو كان في معنى المنصوص؛ شريطة أن لا يخالف منصوصه في موضع آخر، وهو ما لا يتوافر في النقابة والولاية.

ومما يعضد أن سيبويه لا يرى التفرقة بين المكسور والمفتوح، وأن كلاهما مصدر؛ قوله: ((وقالوا: طَوِيَ يَطْوِي طَوًى وهو طَيَّانٌ، وبعض العرب يقول: الطَوَى فينبيه على فِعْلٍ؛ لأنّ زنة فِعْلٍ وفِعْلٍ شيء واحد، وليس بينهما إلا كسرة الأوّل))^(٢)؛ والجملّة الأخيرة في هذا النصّ كافية في ردّ فكرة التفريق؛ وهي نصّ صريح لا يُحوج إلى اجتهاد.
وفكرة التفريق بين الاسم والمصدر واردة عند الجوهريّ في غير ما تنتم؛ فهويرى التفريق في: زلزال، وقلقال، فالكسر للمصدر والفتح للاسم^(٣)؛ على عكس النقابة والولاية؛ وهو رأي الفراء في هذا الباب^(٤).

وأما مذهب سيبويه فهو أن مصدر زَلَزَلَ وَقَلَّقَلَ يكون على "فَعَلَلَةٍ". ونقل عن العرب أنّهم يقولون في مصدريهما: زَلَزَلًا وَقَلَّقَلًا بالكسر والفتح^(٥)، وليس في نصّ سيبويه فيهما ذكرٌ للاسم، وإنّما كلامه منصبّ على كونهما بالفتح والكسر مصدرين.

(١) الكتاب ٤ / ٤٢.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢.

(٣) الصحاح ٤ / ١٧١٧ (زل)، ٥ / ١٨٠٤ (قل).

(٤) نقله ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٥٩١.

(٥) الكتاب ٤ / ٨٥. وينظر في تفصيل القول في مصدر زلزل وبا به: لسيرافي الذحوي ص ٢٢٤، وشرح الشافية ١ / ١٧٨، وارتشاف الضرب ٢ / ٤٩٤.

ومما تقدّم يظهر - والله أعلم - أنّ الجوهريّ في قوله في النقابة والولاية مزج بين نصوص سيبويه وغيره من اللغويين في التفريق في الثلاثيّ^(١)، وغير الثلاثيّ. ومما يقطع دابر الخلاف ويؤكد أنّ سيبويه يرى أنّ النقابة والولاية بالفتح والكسر مصدرين؛ ما أورده سيبويه حينما نصّ على أنّ المصدر يجيء على الفِعَالِ والفَعَالِ وذلك حيث يقول: ((وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال: فَعَالٍ وذلك: الصِّرْمِ والجِرَاز والجِدَادِ والقِطَاعِ والحِصَادِ؛ وربّما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَالٌ وفَعَالٌ))^(٢)، وهو نصٌّ صريح من سيبويه على مذهبه، وهو عدم التفريق بين المفتوح والمكسور في هذا الباب؛ وعليه يتخرّج ما كان نحوه كالنقابة والولاية، وهو فهم السيرافي والرضيّ وغيرهما كما تقدّم؛ وهو الموافق لمنصوص سيبويه ومراده.

وختاماً: يُسَلِّمُ البحث ورود تفرقة بتغاير الحركة بين المصدر واسم الشيء في بعض ما ورد في الثلاثيّ وغيره باتفاق في بعض المفردات اللغويّة؛ ورأياً لبعض اللغويين في بعضها؛ وتابعهم الجوهريّ فيما يظهر، إلا أنّ الجوهريّ ومن تابعه لم يحالفهم الصواب في التفريق بين النقابة والولاية بالفتح فيهما والكسر، والوهم في نسبة ذلك لسيبويه. والله أعلم.

ومما تقدّم يتبيّن أنّ بعض كتب اللغة والمعجمات المتقدّمة تحديداً؛ لم يكن التوجيه الصرفيّ فيها دقيقاً ومتوافقاً مع التععيد الصرفيّ^(٣) الذي هو في غالبه بصريّ الوجهة.

١٣ - نيب

قال الجوهريّ: ((والناَب: المُسِنَّة من النُّوق، والجمع النَّيْبُ... وهو فَعْلٌ مثل أُسَدٍ وأُسْدٍ، وإنما كسروا النون لِتَسْلَمَ الْبَاءُ، والتصغيرُ نَيْبٌ. يقال سُمِّيتُ بذلك لِطَوْلِ نَابِهَا))

(١) ينظر مثلاً: الصحاح ١/١٥٣ (شرب)، ويقارن بالكتاب ٤ / ٥، ٦، والمقتضب ٢ / ١٢٤، والتكملة ص ٥٢١.

(٢) الكتاب ٤ / ١٢.

(٣) نبه ابن السّيّد (ت ٥٢١هـ) على نحو من هذا الصنيع في الاقتضاب ٢ / ٢٤٢، وينظر: المنصف ١ / ٣.

(٤) إلى هنا نقل عن الكامل للمبرّد (٢ / ٦٨٠، ٦٨١) بتصرف يسير.

فهو كالصفة، فلذلك لم تَلَحَقَهُ الهاء، لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات^(١). تقول منه: نَيْبَتِ الناقَةُ، أي صارت هرمة. ولا يقال للجمل ناب.

وقال سيبويه: من العرب من يقول في تصغير ناب نُويِبٌ فيجئ بالواو لأن هذه الألف يكثر انقلابها من الواوات. قال ابن السراج: هذا غلطٌ منه^(٢).

= هذا النصُّ في سيبويه بتصرف يسير: يقول سيبويه في تحقير (تصغير) ما كانت الألف بدلاً من عينه: ((إن كانت بدلاً من واو ثم حقرته رددت الواو. وإن كان بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنك لو كسرتَه رددت الواو إن كانت عينه واوًا والياء إن كانت عينه ياءً؛ وذلك قولك في باب: بويبٌ كما تقول: أبوابٌ، ونابٌ: نُييبٌ كما تقول: أنيابٌ وأنيبٌ فإن حقرت ناب الإبل فكذلك: لأنك تقول: أنيابٌ... وإن جاء اسمٌ نحو: "الناب" لا تدري أمن الياء هو أم من الواو^(٣) فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك.

ومن العرب من يقول في نابٍ: نُويِبٌ^(٤) فيجئ بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر؛ وهو غلطٌ منهم^(٥).

(١) هذا التعليق للخليل في "نُصيف" تصغير "نَصَف" نعت امرأة وما كان نحوه (الكتاب ٣ / ٤٨٢)، وأمّا تعليق تصغير الناب من الإبل على نُييبٍ عنده فهو آذها سَمِيَتْ بمنكَّر (الكتاب ٤ / ٤٨٣). وقد أخطأ الجوهريُّ التعليق هنا؛ لأنّ الناب اسم وليس وصفاً لينظر: المقْتَضِب ٢ / ٢٣٨). وقد نصّ الخليل (الكتاب ٤ / ٤٨٣) على أنّ الّقاء تلحق الثلاثي الخالي منها فيما ((ليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه منكرّاً على معنى واحد)). والناب من النوع الثاني لا الأوّل، ويدلُّ عليه تنظير الخليل لها بيّطَيْن. وقد عدّ هذا التصغير شاذّاً، لعنم تأنيده بالآتاء. ينظر: شرح المفضل ٥ / ١٢٧، والمقرب ٢ / ٨٨، وشرح الشافية ١ / ٢٤١، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٦٠.

(٢) (الصحاح ١ / ٢٣٠) (نيب).

(٣) نحو: سارأي: السائر. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ٢٠٢، وينظر أيضاً: الخصائص ١ / ٢٥٣.

(٤) أجاز الكوفيون تصغير "ناب" على "نويب". ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٣٦٠، والمقاصد لشافية ٧ / ٣٦٥.

وهمع الهوامع ٦ / ١٣٦، وشرح الأشموني ٣ / ٧١٥.

(٥) الكتاب ٣ / ٤٦١ و ٤٦٢.

ومما يُنبّه عليه هنا أنّ الجوهريَّ عَقِبَ نَقْلِهِ قول سيبويه المتقدِّمَ نَقَلَ عن ابن السَّرَّاج قوله: ((وهو غلط منه))^(١). وقد تعقّبهُ ابن برِّي^(٢) بأنّ ظاهر صنيع الجوهريّ يقضي بأنّ ابن السَّرَّاج غلَط سيبويه فيما حكاه؛ وليس الأمر كذلك بل هذا القول من ابن السَّرَّاج معناه أنّ هذا القول غلط من قائله. ثم عاد وأفصح ابن برِّي بأنّ هذا النصّ من تمام كلام سيبويه؛ وليس من كلام ابن السَّرَّاج.

وعلقَ محقِّق الصحاح حاشية على النصّ السابق من الصحاح، ونصّها: ((قوله غلط منه. أي من بعض العرب المتكلم بهذه اللغة، كما أن سيبويه غلطهم فليس هذا تغليطاً من ابن السراج لسيبويه، بل هو موافق له في تغليطهم. اه بالمعنى من مرتضى عن شيخه ردّاً على ابن بري))^(٣). وقد تعقّب الأستاذ: جواد محمد الدخيل هذه الحاشية قائلًا: ((لما كان المحقق نسخ هذه الحاشية من هامش المطبوعة الأولى (ص ١٠٧) ولما كانت خاطئة فقد أخطأ المحقق، وذلك أن كاتب الحاشية (الأصلي) وليس المحقق الأستاذ العطار) تعجل في النقل، والكلام الذي أورده ابن بري وليس الفاسي شيخ المرتضى ورد الفاسي ينصب على نقطة أخرى تأتي بعد كلام ابن بري. ويرجع للاحتاج من أحب التثبت))^(٤).

وعند الرجوع للزبيديّ نجده يقول: ((... قال ابن السَّرَّاج: هذا غلطٌ منه. هذا نصُّ الصحاح في لسان العرب.

قال ابن برِّي: ظاهرُ هذا اللفظ أنّ ابن السَّرَّاج غلَط سيبويه، فيما حكاه قال؛ وليس الأمر كذلك، وإنما قوله: وهو غلطٌ منه، من تتمة كلام سيبويه، إلاّ أنّه قال: منهم، وغيره ابن السَّرَّاج فقال: منه، فإنّ سيبويه قال: وهذا غلطٌ منهم، أي: من العرب الذين يقولونه

(١) الأصول ٣ / ٣٨.

(٢) التنبيه والإيضاح ١ / ١٤٤.

(٣) الحاشية من الصحاح ١ / ٢٣٠.

(٤) ملاحظات على كتاب الصحاح (مجلة العرب السنة ٢١ ج ٩ / ١٠) ص ٦٣٤ و ٦٣٥ الملحوظة رقم ١٢٥.

كذلك. وقول ابن السَّرَّاجِ غَلَطٌ منه، هو بمعنى: غَلَطَ من قائله، وهو من كلام سيبويه، وليس من كلام ابن السَّرَّاجِ. انتهى.

قال شيخنا: قلت: الظَّاهر ينافيه. نعم، يمكن حمله على موافقة سيبويه بأنَّ الجوهريَّ نقلَ أوَّلَ كلام سيبويه أوَّلًا، وأيده بكلام ابن السَّرَّاجِ، وقال ابن السَّرَّاجِ قال هذا الكلام الذي نقله سيبويه غَلَطٌ من قائله، فيتَّفَقان على تغليب المتكلم بهذه اللُّغة، ويكون كلام ابن السَّرَّاجِ موافقاً لكلام سيبويه لا اعتراضَ ولا نقلَ عنه، بالنسبة لما في الصحاح كما هو ظاهر، والله أعلم.

وأما دَعَوَى ابن بريَّ أنَّ ابن السَّرَّاجِ نقلَ كلام سيبويه بعينه، وأنَّه مرَّادُ الجوهريِّ فدون إثباته وأخذه من هذه الألفاظ خَرَطُ القَتَادِ، وإن نقله ابن المُكْرَمِ وسلَّمه فلا يخفى ما فيه من التنافر وعدم تلاؤم الأطراف. انتهى. وهو تحقيقٌ حسنٌ^(١).

وفي هذه الأقوال برمتها نظرٌ؛ وذلك أنَّ الذي يظهر أنَّ الجوهريَّ هُنا ينقلُ بتصرفٍ يسيرٍ كلاً من نصِّ سيبويه وابن السَّرَّاجِ في هذه المسألة - وهو ما فهمه الفاسيُّ - وذلك لغرض يريده بحسب ما يظهر بعد طول تأملٍ؛ وهذا الغرض لا يظهر إلا بعد التدقيق في النصوص السابقة وهي نصُّ الجوهريِّ الأنف، ونصُّ سيبويه المتقدم، ونصُّ ابن السَّرَّاجِ؛ وهو بحروفه: ((قال: وإذا جاء اسمٌ نحو: النَّاب لا تدري أمينَ الباء هو لم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك؛ لأنها مبدلةٌ من الواو أكثر.

قال أبو العباس: إنما قلبت الألف - يعني: الألف التي لا يُدرى أصلها - إلى الواو للضمة التي قبلها - يعني: في باب التصغير -.

قال سيبويه: ومن العرب من يقول في ناب: نُويِبٌ فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف يكثرُ إبدالها من الواوات، وهو غَلَطٌ منه^(٢).

وبعد استعراض هذه النصوص والتأمل فيها، يظهر الآتي:

(١) تاج العروس ٤ / ٣٢٤ (ناب).

(٢) الأصول ٣ / ٣٨، وما نقله ابن السَّرَّاجِ عن المبرِّد نقل سماع (رواية)؛ وفي المقتضب (٢ / ٢٨٠)؛ إيماء له.

١/ سيبويه يقول: ((وهو غلط منهم))؛ وهو يقصد بعض العرب القائلين: "نُوبِيًّا".
قال السيرافيُّ: ((فيجيء بالواو على جهة الغلط، لكثرة أن تكون الألف من
الواو))^(١).

٢/ ابن السراج يقول: ((وهو غلط منه))؛ وهو يقصد سيبويه، أي: أن التعليل الذي
أورده سيبويه لقولهم: نُوبِيًّا؛ غلط من سيبويه. وهو فيما يظهر يرى تعليل شيخه المبرِّد
٣/ الجوهريُّ ينقل ((هذا غلط منه))؛ وينسب قولها لابن السراج؛ لأنه يريد - فيما
يظهر - أن يخطئ تعليل سيبويه لقولهم: نُوبِيًّا؛ ولكن ليس من الوجه الذي يظهر من
نصِّ ابن السراج. وإنما من وجه آخر؛ وذلك أَلْفٌ "تاب" منقلبة عن الياء، وليس كما يفهم
من هذا النصِّ لسببويه من أن انقلابها عن الواو؛ وذلك أن الناب يأتي العين. والله أعلم.
وهذا الفهم لكلام الجوهريِّ مبنيٌّ على أمرين:

١/ أنه لم يُورد نصُّ ابن السراج الذي نقل فيه تعليل المبرِّد.
٢/ أنه لم يُورد نصُّ سيبويه الذي نصَّ فيه على أن "النا ب" يُصَغَّرُ على "نُوبِيًّا".
وبناء عليه يمكن القول: وقع الجوهريُّ في خطأ علميٍّ لا يُقبل؛ وذلك من جهتين:
١/ أنه اجتزأ كلام سيبويه في تصغير "تاب"؛ فقد نصَّ سيبويه على أن تصغيرها "نُوبِيًّا".

٢/ أنه لم يعرض إلى كون سيبويه قد نصَّ على أن أَلْفٌ "تاب" منقلبة عن ياء.
وهذا الموضوع من أغمض المواضيع في هذا الجزء من صحاح الجوهريِّ، وهو يحتاج
إلى إمعان نظر وتأمل شديد؛ ولعلَّ البحث وُفِّقَ إلى أن يزيل هذا الغموض.

١٤ - بيت

قال الجوهريُّ: ((البَيْتُ معروفٌ، والجمع بَيْوتٌ وأبْيَاتٌ وأبَايِيتٌ عن سيبويه، مثل
أقوالٍ وأقَاويلٍ))^(٢).

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٠٣.

(٢) الصحاح ١/ ٢٤٤ (بيت).

= هذا النصُّ في سيبويه بحروفه تقريباً؛ حيث يقول: ((قالوا: أقاويلٌ في أقوالٍ،
وأببيتٌ في أبياتٍ، وأناعيمٌ في أنعامٍ))^(١).

١٥ - كمت

قال الجوهريُّ: ((الكميت من الخيل، يستوى فيه المذكر والمؤنث، ولونه الكُمَّتة،
وهي حمرة يدخلها قنومٌ. قال سيبويه: سألت الخليل عن كَمَيْتٍ فقال: إنما صغَّرَ لآلِه بين
السواد والحمرة، كأنه لم يخلص له واحدٌ منهما، فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب))^(٢).
= هذا النصُّ في سيبويه بحروفه تقريباً؛ حيث يقول: ((وسألت الخليل عن كَمَيْتٍ
فقال هو بمنزلة جَمِيلٍ، وإنما هي حَمْرَةٌ مَخَالِطُهَا سَوَادٌ ولم يخلص، فإنما حَقَرُوهَا لِأَنَّهَا
بين السواد والحمرة، ولم يخلص أن يقال له أَسْوَدٌ ولا أَحْمَرٌ وهو منهما قريب، وإنما هو
كقولك: هو دَوِينٌ ذك))^(٣).

١٦ - ثلاث

قال الجوهريُّ: ((وثلاثٌ ومثلثٌ غير مصروف للعدل والصفة، لأنه عدل من ثلاثَةٍ إلى
ثلاثٍ ومثلثٍ، وهو صفةٌ لأنك تقول: مررت بقومٍ مَثْنَى وثلاثٍ. وقال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ كَرِيماً رُسُلًا أُولِي أَلْسِنَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثٍ وَرُبْعٍ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤) فوصف به. وهذا قول سيبويه))^(٥).

= في نصِّ الجوهريِّ هنا خلل غير يسير؛ وذلك أنَّ الجوهريَّ ينسب لسيبويه أن ثلاثَ
معدول عن ثلاثة، والصحيح أنَّ سيبويه يرى أن ثلاثَ معدول عن ثلاثة، يقول سيبويه:
((وسألته عن أحادٍ وثنائٍ ومثْنَى وثلاثٍ ورباعٍ، فقال هو بمنزلة آخر، إنما حده واحداً واحداً

(١) الكتاب ٢ / ٤٠٧، وينظر: ٣ / ٦١٩، و ٦٢٣.

(٢) الصحاح ١ / ٢٦٣ (كمت).

(٣) الكتاب ٣ / ٤٧٧.

(٤) سورة فاطر من الآية الأولى.

(٥) الصحاح ١ / ٢٧٥ (ثلاث).

واثنين اثنين؛ فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه. قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا؛ لأنه نكرة يُوصف به نكرة. وقال لي: قال أبو عمرو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعًا يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الصفحة: كأنك قلت: أولي أجنحةٍ اثنين اثنين وثلاثةٍ ثلاثةٍ) (٤).

وليس في كتاب سيبويه مخالفة لرأي شيخه الخليل؛ فهو موافق له في تفسير العدل؛ ونسب أبو حيّان (٣) للخليل وسيبويه القول بمنع الصرف للوصفيّة والعدل. وقد نصّ سيبويه على أن "مثنى"؛ ليس معدولاً (٤) عن "اثنين"؛ حيث يقول: ((وأما عمر فليس محذوفاً من عامرٍ كما أن ميّتاً محذوف من ميّتٍ؛ ولكنّه اسمٌ بُني من هذا اللفظ وخُوِّلف به بناء الأصل؛ يدلّك على ذلك: أن مثنى ليس محذوفاً من اثنين)) (٥). واستناداً لهذا النصّ يُقال: إن سيبويه لا يرى "ثلاث" معدولاً عن لفظ "ثلاثة" مفرداً. وكون العدل في "ثلاث" إنّما هو عن لفظ "ثلاثة" مُكرّراً هو المنصوص عليه في تفسير العدل؛ يقول الزجاج (ت ٣١١ هـ): ((لأنه عدلٌ به عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ)) (٦). وكذا نصّ غيره (٧). وهو ((قول سيبويه والجمهور)) (٨).

ويقول الرضيُّ في إيضاح العدل هنا: ((وأما ثلاثٌ ومثلثٌ. فقد قام دليل على أنّهما معدولان عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ؛ وذلك أنّا وجدنا ثلاثٌ وثلاثةٍ ثلاثةٍ بمعنى واحدٍ فلما وجد ثلاثٌ غير مُكرّرٍ لفظاً حُكم بأن أصله لفظ مُكرّرٍ. ولم يأت لفظ مُكرّرٍ بمعنى ثلاثٍ إلا ثلاثةٍ

(١) سورة فاطر من الآية الأولى.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٥.

(٣) التنبيل والتكميل ج ٥ / ١ / ٤٣ ب. وارثشاف الضرب ٢ / ٨٥٧.

(٤) يقول السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٣ / ٤٩٠): ((وسمى سيبويه المعدول: محد ودا)).

(٥) الكتاب ٣ / ٢٢٧؛ وينظر: شرح كتاب سيبويه ٣ / ٤٩٢ و ٤٩٣.

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩.

(٧) ينظر: المقتصد ٢ / ١٠٠٨، وشرح المفصل ١ / ٦٢، والملخص ١ / ٦٢٠.

(٨) شرح الأشموني ٢ / ٥١٤.

ثلاثة؛ فقبل: إته أصله))^(١)؛ ويقول ابن هشام (ت ٧٦١ هـ:)) وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مُكرّرة))^(٢)، ويقول الشاطبي (٧٩١ هـ:)) مثنى معدول عن اثنين اثنين أو عن لفظ اثنين مراداً به التفصيل.... وكذلك ثلاث المعدول عن ثلاثة المراد به التفصيل على ما ذكر))^(٣)؛ وقد جاء قول سيبويه على الصواب عند الزبيدي الذي مزج بين نصّ الجوهري ونصّ الفيروزآبادي، حيث يقول: ((وفي الصّاح: ثَلَاثٌ وَمَثَلْتُ (غَيْرُ مَصْرُوفٍ) لِلْعَدْلِ وَالصِّفَةِ والمصنّف أشار إلى علّة واحدة، وهي العَدْل، وأغفلَ عن الوصفيّة فقال: (معدولٌ من ثلاثةٍ ثلاثاً) إلى ثلاثٍ ومَثَلْتُ، وهو صِفَةٌ، لأنّك تقول: مررتُ بقومٍ مثنى وثلاث، وهذا قولٌ سيبويه))^(٤)؛

والذي يظهر أنّ الجوهري أخذ هذا من ابن السراج^(٥)؛ حيث يقول: ((فلمّا الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى، فمثنى وثلاث ورباع وأحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد، وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف لأنه معدول وأنه صفة))^(٦)؛ فتصرّف الجوهري في النصّ؛ فجعل تفسير ابن السراج للعدل في اللفظ هو قول سيبويه في تفسير العدل؛ فوقع له هذا الخلل.

١٧ - شربث

قال الجوهري: ((الشَّرْبِثُ: الغليظ الكّفين والرجلين، وربّما وُصف به الأسد. وكذلك الشَّرْبِثُ بضم الشين. قال سيبويه: النون والألف يتعاوران الاسم في معنى نحو شربث وشربايت، وجرنفش وجرافش))^(٧)؛

(١) شرح الكافية ق ١/١ / ١١٤.

(٢) أ وضح المسالك ٤ / ١٢٠.

(٣) المقاصد الشافية ٥ / ٥٩٧ و ٥٩٨.

(٤) تاج العروس ٥ / ١٨٢؛ وما بين الأقوس نصّ كلام الفيروزآبادي (القاموس المحيط ١ / ٢٦٥ - ثلاث).

(٥) هومون عنه الجوهري (الصّاح ١ / ٢٧٥) بقوله عقب قول سيبويه: ((وقال غيره: إنما لم ينصرف (...)).

(٦) الأصول ٢ / ٨٨، وينظر: المقتصد ٢ / ١٠١٠.

(٧) الصّاح ١ / ٢٨٥ (شربث).

= هذا النصُّ في سيبويه مع اختلاف يسير في رواية الكلمتين الأخيرتين ففي كتاب سيبويه عقب حديثه عن زيادة النون الساكنة الواقعة ثلاثة في الكلمة الخماسية الأحرف؛ وأنها من الرباعيِّ المزيد: ((وقد بَيَّنَّ تعاورها والألف في الاسم في معنى واحد وذلك قولهم: رجلٌ شَرَنْبَثٌ وشَرَايِثٌ، وَجَرَنْفَسٌ وَجَرَا فِسٌّ، وقالوا: عَرَنْتَنٌ وَعَرَتْتَنٌ؛ فحذفوا النون كما حذفوا ألفَ عَلِيٍّ [وَعَجَلِيٍّ]^(١) فهذا دليل، وهو قول الخليل))^(٢).
وبالسين وردت اللفظتان عند ابن السراج^(٣)، والفارسي^(٤)، وابن جنِّي^(٥) وكذا ابن منظور^(٦) في نقل نصِّ سيبويه الذي أورده الجوهرِيُّ؛ وهو تصرَّفٌ من ابن منظور.
ولم يورد الجوهرِيُّ في صحاحه اللفظتين بالسين؛ وإنَّما أوردهما بالشين^(٧)؛ وأورد الأزهرِيُّ جرنفش^(٨) فحسب، وأوردهما بالشين ابن السجري^(٩) (ت ٥٤٢ هـ).
وتابع السخاوي^(١٠) (ت ٦٤٣ هـ) الجوهرِيُّ - وإن لم ينصَّ - فيما نسبه لسيبويه.
وعلق محقِّق الصحاح على اللفظتين قائلاً: ((وفي اللسان: ”جرنفس وجرافس“، وكلاهما صحيح))^(١١)، ويقابله أنَّهما عند ابن سيده بالشين والسين لغة^(١٢).

-
- (١) استدرارك من الكتاب طبعة باريس ٣٨٦/٢. وطبعة بولاق ٣٥١/٢. والعجلط: المين الخاثر (المتدخب ٢ / ٥٧٠)، أو الثخين الخاثر. ينظر: الصحاح ٣/ ١١٤٢ (عجلط)، وينظر أيضاً: الغريب المصنف ١/ ٢١٧.
(٢) الكتاب ٤/ ٣٢٣، وفيه: ((بَيْن)) و((جَرَنْفَس))، تطبيع.
(٣) الأصول ٣/ ٢٤٠.
(٤) التكملة ص ٥٦٥. والمسائل البصريات ١/ ٣٠١، والمسائل الحلييات ص ٣٧٧.
(٥) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٩ و٧٥٤.
(٦) لسان العرب ٢/ ١٦٠ (شربث).
(٧) الصحاح ٣/ ٩٩٨.
(٨) تهذيب اللغة ١١/ ٢٦٠ (جرنفش).
(٩) أمالي ابن السجري ٢/ ١٦٧، وينظر: تعليق محققه.
(١٠) سفر السعادة ١/ ٣٦٥.
(١١) الحلتبية ٣ من الصحاح ١/ ٢٨٥.
(١٢) ينظر: المحكم ٧/ ٤٠١ (جرفش)، وينظر أيضاً: ٧/ ٤٠٣ (جرفس).

ونصّ ابن برّي^(١) على أنّ الجرنفش والجرافش – وهو عظيم الجنين – حرفان ذكرهما سيبويه ومن تبعه من البصريين بالسین. وقال أبو سعید السیرافي: هما لغتان وبالرجوع لشرح السیرافي نجدّه یورد اللفظتین بالسین، ویفسرهما بالغلیظ، ثم یقول: ((وبعضهم یقوله بالشین))^(٢).

ووقع للزبیدی^(٣) قَلْبُ النسبة؛ فنسب لسبويه ومن تبعه من البصريين أنّهم یقولون: جرنفش؛ ولا یخفی تأثره بالجوهريّ، والصواب ما تقدّم. ومما تقدّم یتبیّن أنّ الجوهريّ عدل عن رواية سبويه للفظتین بالسین إلى ما یرويه من كونهما بالشین^(٤)، ووهم فی نقله عن سبويه أنّهما بالشین.

١٨- ترج

قال الجوهريّ: ((هي الأترجة والأترج... وحكى أبو زيد ترنجة وترنج، ونظيرها ما حكاه سيبويه: وتر عرنّد، أي غليظ))^(٥).

= لم يقف البحث على ما نسبه الجوهري هنا وفي مادة: "عرد"^(٦)؛ لسبويه من أنّه حكى: ((وتر عرنّد))، على الرغم من متابعة بعض المصادر له^(٧)؛ وإنّما وقف البحث على كون "عرنّد" وصفاً على وزن: "فُعئل"؛ وأنّه یعنی: الشدید؛ یقول سبويه: ((ویكون على فُعئلٍ – وهو قليلٌ – قالوا: عرنّد للشدید، وهو صفة))^(٨)، ونصّ سبويه على زیادة نونه

(١) التنبیه والإيضاح ٢/ ٣٦٥.

(٢) شرح کتاب سبويه ٥/ ٢١٧؛ وفيه: ((جرنفش وجرافش))، والإعجم فی الأولى تصحیف.

(٣) تاج العروس ١٥/ ٤٩٨ (جرافش).

(٤) عن أبي عبيد فيما يظهر؛ فقد رواهما (الغريب المصنف ٢/ ٥٤٦) بالشین.

(٥) الصحاح ١/ ٣٠١ (ترج).

(٦) الصحاح ٢/ ٥٠٨ (عرد)؛ وسیأتی (بمشیئة الله) فی الجزء الثاني من هذا البحث.

(٧) ینظر: لسان العرب ٢/ ٢١٨ (ترج)، و٣/ ٢٨٧ (عرد)، وال مساعد ٤/ ٥٦، و تاج العروس ٥/ ٤٢٧ (ترج).

٨/ ٣٧٢ (عرد).

(٨) کتاب ٤/ ٢٧٠.

حيث يقول: ((ونون عُرُنْدٍ زائدةٌ؛ لأنَّهم يقولون: عُرْدٌ، ولأنَّه ليس في بنات الأربعة على هذا المثال))^(١).

وقد وقف البحث على "وتر عُرُنْدٌ" عند أبي حاتم السجستاني^(٢) (ت ٢٥٥ هـ)، والسيرافي^(٣)، ويظهر أن الجوهريّ مزج في نقله هذا بين نصّ سيبويه وما في هذين المصدرين.

وفي تنظير الجوهريّ تَرْنَجًا بـ "عُرُنْدٍ" إثبات لوزن: "فَعُعَلِيٌّ" اسمًا، وسيبويه إنما اقتصر على إيراده وصفًا كما تقدّم، وقد أورده ابن السراج^(٤)، وغيره^(٥)، وفيه أيضًا جودة قراءة الجوهريّ لسيبويه في تنظيره هذا.

١٩- عوج

قال الجوهريّ: ((والعاجُ: عظم الفيل، الواحدة عَاجَةٌ. قال سيبويه: يقال لصاحب العاج عَوَّاجٌ))^(٦).

= والنصُّ في سيبويه بحروفه؛ حيث يقول: ((هذا بابٌّ من الإضافة تحذف فيه ياءِ الإضافة، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله أو ذا شيء. أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنّه ممّا يكون "فَعَعَلًا"؛ وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوَّابٌ، ولصاحب العاج: عَوَّاجٌ...))^(٧).

(١) الكتاب ٤ / ٣٢٢؛ وينظر: التكملة ص ٥٦٦، وحكى الإجماع عليه في مختار التنكرة ص ٤١٢.

وفي المسائل الشيرازيات (٢/٤٢١): ((وتقول في عُرُنْدٍ: إنه فَعُلٌّ، وليس بِفَعُعَلِيٍّ))!

(٢) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١٦٣.

(٣) السيرافي النحوي ص ٦٤٨.

(٤) ينظر: الأصول ٣ / ٢٠٦، وفيه: ((ترنجة)).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ٦٢، ووقفات مع شيخ النحاة ص ١٣٤.

(٦) الصحاح ١ / ٣٣٢ (عوج).

(٧) الكتاب ٣ / ٣٨١.

٢٠- مذحج

قال الجوهري: ((مَذْحَجٌ مِثَالُ مَسْجِدٍ: أَبُو قَبِيلَةَ مِنَ الْيَمَنِ، وَهُوَ مَذْحَجُ بَنِي يُحَابِرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ بْنِ كَهْلَانَ بْنِ سَبَّأٍ^(١)). قَالَ سَيَّبِيُّهُ: الْمِيمُ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ))^(٢).

= لم يقف البحث على نص لسببويه في الكلام عن ميم "مَذْحَجٌ"؛ بل لم يتعرّض سببويه في كتابه للكلام عن "مَذْحَجٌ". وهذا الموضوع من المواضع التي انتقدت على الجوهري قديماً وحديثاً؛ وقد درسه محقق الصحاح الأستاذ: أحمد عطار (ت ١٤١١هـ) فأجابه؛ وذلك حيث يقول: ((وقد نسب الجوهري لسببويه القول بأصالة الميم؛ وسببويه لم يقل ذلك، وإنما ذكر زيادة الميم في مَفْعِلٍ نحو: مجلس ومسجد))^(٣)، ثم عرض بعد ذلك لكون سببويه لم ينص على أصالة الميم إلا في مَاجَحٍ ومَجَنٍّ ومَعَدٍّ موثّقاً كلامه بالعزوي إلى كتاب سببويه، ثم نقل الإجماع على أن الميم تكون زائدة حال تصدّرها ومعها ثلاثة أصول، وأنه لو كانت الميم أصلية لكانت على: فَعْلِلٌ، وهو وزن غير موجود في الرباعي وأنه لم يستدرک أحد هذا الوزن على سببويه، ثم نقل تخطئة المجد (الفيروزآبادي)، ومحاولة دفاع الفاسي بدعوى أصالة الميم، وأنها خرق للإجماع، وختم حديثه بالنقل عن الزبيدي بأن الجوهري صحّف كلمة: "مَاجَحٌ"؛ التي نصّ سببويه على أصالة ميمها^(٤).

ومما يستدرک على الأستاذ ما يلي:

أولاً: بقي ممّا نصّ سببويه على أصالة ميمه في هذه المسألة: مهّد^(٥)، وهنالك ألفاظ أخرى، ولكنها لا تدخل في ماهية المسألة محلّ الدراسة؛ على ماسياتي في الاستدراك التالي

(١) لصحيح في نسبه أن مذحجاً هو: مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، ويحابرأ حد أبناؤه، وهو مراد بن مذحج (ينظر: جمهرة أنساب العرب ص ٣٩٧ و ٤٠٥)، و قدنبّه. حسين نصار على خطأ الجوهري هنا ومن تابعه (الحاشية ١ من تاج العروس ٦ / ٢٠٦ "مذحج").

(٢) الصحاح ١ / ٣٤٠ (مذحج).

(٣) مقدمة الصحاح ص ١٤٢.

(٤) ينظر: مقدمة الصحاح ص ١٤٣ و ١٤٤، وينظر: تاج العروس ٥ / ٥٨٥ (ذحج)، و ٦ / ٢٠٦ (مذحج).

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٠٩ و ٣١٤

ثانياً: أن الإجماع لم ينعقد، فهذه المسألة يمكن تسميتها: حكم الميم وبعدها ثلاثة أحرف والثالث محتمل للزيادة^(١)، وهو من جنس ما قبله غير مدغم^(٢) نحو: مأجج، وقد نص أبو حيان فيها على أصالة الميم، لأجل فكّ الإدغام، وإجازة السيرافي زيادة الميم وكون فكّ الإدغام جاء شاذاً^(٣).

وحينئذ لا تصح دعوى انعقاد الإجماع، بل المتعين النصُّ على أنه قول سيبويه والجمهور.

والأستاذ تابعٌ للزبيدي^(٤)؛ فقد حكى الإجماع في مادة: "مذحج"، ولكن الأستاذ لم ينتبه لكون الزبيدي يقصد الإجماع على أصالة ميم "مذحج"، وذلك أنه قد سبق له عرض الخلاف بين سيبويه والسيرافي في "مأجج" في مادة: "مأج".

ثالثاً: التنبيه على خطأ الجوهرى في نسبة هذا الرأي لسيبويه موجود قبل تخطئة المجد؛ فقد نص عليه الصفدي^(٥)، بل نص ابن منظور على أن نسخة من الصحاح بحاشيتها تخطئة هذه النسبة^(٦)، ونبه الفيومي^(٧) (ت ٧٧٠ هـ تقريباً) على ضعف هذا الرأي **رابعاً:** أن ممن وافق المجد: داود زادة^(٨) (كان حياً سنة ١٠٢٧ هـ) في الدر اللقيط؛ مع أن كتابه معقود للدفاع عن الجوهرى^(٩).

(١) اقتبس من ارتشاف الضرب ١/٩٦، ويقارن بالمتع ١/٢٤٩.

(٢) أضفت هذا القيد لإخراج "مجن".

(٣) ينظر: ارتشاف لضرب ١/٩٦، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٥/٢٠١، وفيها قول السيرافي: ((فلما نل أن يقول: مأجج ومهدد جاء على الشذوذ... وقول سيبويه أقوى)).

(٤) ينظر: تاج العروس ٦/٢٠٦ (مذحج).

(٥) نفوذ السهم ص ١٣٩.

(٦) لسان العرب ٢/٢٧٨ (ذحج).

(٧) المصباح المنير ص ٧٨ (مذحج، وأورها في كلامه في: ذحج).

(٨) الدر اللقيط ١٥/أ.

(٩) ينظر: رسائل ونصوص في اللغة (التعريف بمخطوطة الدر اللقيط) ص ٤٠٥ وما بعدها.

وممن دافع عن الجوهرية: التادلي (ت ١٢٠٠ هـ)، محتجاً بأنه ليس بعد نصّ سيبويه مقال^(١).

خامساً: لا ريب أنّ الجوهرية هنا خطأ في نسبته هذا القول لسيبويه، ولأسباب هذا الخطأ وتعليله، فيحتمل أمرين:

١ / التحريف أو التصحيف كما ذهب إليه الزبيدي، ووافقه فيما يظهر الأستاذ: أحمد عطار، حيث حرّف الجوهرية "مَاجِح" الواردة في نصّ سيبويه.

٢ / أن سبب ذلك هو: وقوع الجوهرية في القياس الخاطئ على كلام سيبويه في ميم "مَاجِح"، والتي نصّ سيبويه على أصالتها، ولمّا لم يكن لسيبويه نصّ في "مَذْحَج" أجزاها الجوهرية على قياس قوله، فنسب لسيبويه القول بأصالة الميم، وفات الجوهرية النظر إلى الاختلاف بين ثالث "مَاجِح" المفتوح وثالث "مَذْحَج" المكسور، والذي لا يمكن معه قبول القول بأصالة الميم في "مَذْحَج"، لعدم التنظير بعكس "مَاجِح" الذي نظيره موجود، وهو جَعْفَر.

سادساً: لم يعرض الأستاذ لتنظير الجوهرية بمَسْجِد، الذي يدلُّ على زيادة ميم "مَذْحَج"، وقد ناقشه الزبيدي^(٢)، والبحث يستظهر أنّ الواو ساقطة قبل قول الجوهرية: ((قال سيبويه))؛ لأنّه لا يمكن التوفيق بين تنظير "مَذْحَج" بمَسْجِد والقول بأصالة الميم، ممّا يدعو إلى أن يكون القول الذي نسبه الجوهرية خطأ لسيبويه عنده مخالفاً لما قرره من أنّ ميم "مَذْحَج" مثل: ميم مَسْجِد.

٢١ - ولج (ولوج)

قال الجوهرية: ((وَلَجٌ يَلِجٌ وُلُوجًا وِلَجَةً، أي دخل. قال سيبويه: إنّما جاء مصدره وُلُوجًا وهو من مصادر غير المتعدّي، على معنى وُلِجَتْ فيه))^(٣).

(١) الوشاح وتثقيف الرماح ١/١٦٣.

(٢) ينظر: تاج العروس ٦/٢٠٦ (مذحج).

(٣) الصحاح ١/٣٤٧ (ولج).

= هذا النصُّ بحروفه تقريباً في سيبويه؛ حيث يقول: ((وأما دخلته دخولاً وولجته ولوجاً فإنما هي ولجت فيه ودخلت فيه، ولكنه ألقى "في" استخفافاً كما قالوا: نَبَّتُ زَيْدًا، وإنما يريد: نَبَّتُ عَنْ زَيْدٍ))^(١)، وسبق لسيبويه تقرير أن "فُعُولًا" مصدر الفعل غير المتعدي؛ وذلك حيث يقول: ((وأما كلُّ عملٍ لم يتعدَّ إلى منصوبٍ فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدَّى، ويكون الاسم "فَاعِلًا" والمصدر يكون "فُعُولًا"؛ وذلك نحو: قَعَدَ قَعُودًا وهو قَاعِدٌ...))^(٢)؛ وهو هنا يعلِّل مجيء مصدر الفعل "ولج" الذي ظاهره التعدي في "ولجته" على "فُعُول" ^(٣).

وكون "وَلَجَّ" متعدياً بواسطة حرف الجرِّ مذهب نسبه ابن سيده لسيبويه، ونسب للمبرِّد تعديّه دون واسطة حيث يقول: ((فأما سيبويه فذهب إلى إسقاط الوسيط؛ وأما محمد بن يزيد فذهب إلى أنه متعدِّ بغير وسيط))^(٤).

٢٢ - ولج (دولج)

قال الجوهري: ((والتَّوَلَّجُ: كِنَاسُ الْوَحْشِ الَّذِي يَلِجُ فِيهِ مِثْلُ الدَّوَلِجِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: التَّاءُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ، وَهُوَ فَوَعَلٌ لِأَنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِي الْكَلَامِ تَفَعَّلَ^(٥) اسْمًا، وَفَوَعَلَ كَثِيرًا))^(٦). = سبق للجوهري النصُّ في "دلج" على أن ((الدَّوَلِجُ: كِنَاسُ الْوَحْشِ، مِثْلُ التَّوَلَّجِ))^(٧)؛ وأما ما ذكره الجوهري هنا فقد وقف البحث عليه في كتاب سيبويه منقولاً عن الخليل مع تسليم سيبويه له، وذلك أن سيبويه ينقل عن شيخه الخليل أن "تَوَلَّجًا" أصلها: وَوَلَجَّ؛ فأبدلت العرب الواو تاء، وأن وزن "تَوَلَّجُ": فَوَعَلٌ، وليس تَفَعَّلًا، لكثرة الأوَّل دون الثَّاني، ومن

(١) الكتاب ٤ / ١٠.

(٢) الكتاب ٤ / ٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٩؛ وينظر: السير في النحوي ص ٧٠ و٧١، والتكملة ص ٥٢٢.

(٤) المحكم ٣٨٣ / ٧ (ولج)؛ وينظر: تاج العروس ٦ / ٢٦١ (ولج).

(٥) كذا؛ والإعراب يقتضي نصبه بتجد، ولكنه فيما يظهر على الحكاية.

(٦) الصحاح ١ / ٣٤٨ (ولج).

(٧) الصحاح ١ / ٣٦٥ (دلج).

ثم يبيِّن سيبويه أنَّ من العرب من يقول في تولج: دولج؛ وذلك حيث يقول: ((وربما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان، كما أبدلوا التاء فيما مضى، وليس ذلك بمطرّد ولم يكثر في هذا كما كثر في المضموم؛ لأنّ الواو مفتوحة فَشَبَّهَتْ بواو وَحَدٍ؛ فكما قلّت في هذه الواو وكانت قد تبدل منها كذلك قلّت في هذه الواو، وذلك قولهم: تَوَلَّجٌ؛ زعم الخليل أنّها فَوَعَلٌ. فأبدلوا التاء مكان الواو وجعل فَوَعَلًا أولى بها من تَفَعَلٍ؛ لأنك لا تكاد تجد في الكلام تَفَعَلًا اسمًا وفوعلاً كثير.

ومنهم من يقول: دولج يريد تولج^(١)؛ وهو المكان الذي تلج فيه^(٢).

إلا أنّ في اكتفاء الجوهرى بقوله: إن "دَوَلَجًا" مثل: "تَوَلَّجٌ"؛ إعراض عمّا في كتاب سيبويه من أنّ الدال في "دَوَلَجٌ" بدل التاء، ففيه: ((كما قالوا: الدولج في التولج؛ فأبدلوا الدال مكان التاء))^(٣)، وكون دال "دولج" مبدلة من تاء "تولج" التي هي بدورها بدل من الواو، هو تحرير كلام سيبويه في دولج وتولج؛ وهو ما نصّ عليه السيرافي^(٤)، والفارسي^(٥)، وغيرهما^(٦).

بقي أن يقال: إنّ ((بعضهم))^(٧) ذهب إلى أنّ تاء "تولج" مزيدة، ونُسب هذا للبخداديّين^(٨)، وللكوفيّين^(٩)؛ ووزنها عندهم: تَفَعَلٌ، وأمّا عند البصريين فوزنها: فَوَعَلٌ.

(١) كذا، والإعراب يقتضي نصبه يريد؛ ولكنّه فيما يظهر على الحكاية.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٣.

(٣) الكتاب ٤ / ٣٦٦.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٢٢.

(٥) التعليقة ٥ / ٩.

(٦) ابن ظر: سر صناعة الإعراب ١ / ١٠٤ و ١٠٥، وأمالى بن الشجري ٢ / ٢٦٦، والممتع ١ / ٣٨٣، وشرح لشافيه ٢٢٨ / ٢ و ٢٢٩.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٢٢.

(٨) سر صناعة الإعراب ١ / ٤٦٦، وشرح المفصل ٩ / ١٥٨، والممتع ١ / ٣٨٣.

(٩) شرح لشافيه ٣ / ٨١، وار تشاف الضرب ١ / ٢١٥ و ٣٢٠، ونصّ ابن الأندباري (ت ٢٢٨هـ) على أنّه فَوَعَلٌ على رأي البصريين (الزاهر ١ / ١٦٨)، ولم يعرض لرأي الكوفيّين؛ ولا على قول المشسوب لهم في المصادر

قال الجوهريُّ ((الذَّرَاحُ^(١)، بالضم: دَوِيَّةٌ حَمْرَاءُ مُنْقَطَةٌ بِسَوَادٍ تَطِيرُ، وَهِيَ مِنَ السَّمُومِ، وَالْجَمْعُ الذَّرَارِيحُ. وَقَالَ سَيَّبِيهِ: وَاحِدُ الذَّرَارِيحِ ذَرَّحٌ. وَليْسَ عِنْدَهُ فِي الْكَلَامِ فُعُولٌ بِوَاحِدَةٍ. وَكَانَ يَقُولُ سَبُّوحٌ وَقَدُّوسٌ بِفَتْحٍ أَوْ اثْلَهُمَا))^(٢).

= ما قاله الجوهريُّ في مفرد الذراريح نقله عن خاله: الفارابيُّ^(٣) (ت ٣٥٠ أو ٣٧٠هـ) الذي نقل ذلك دون تصريح عن ابن قتيبة^(٤)؛ وهو اجتزاء غير جيِّد لكلام سيبويه، فقد نصَّ سيبويه على أنَّ الواحدَ ذَرَّحٌ، وأنَّه يكون على ذَرَّاحٍ وَذُرُّوحٍ وَذُرْنُوحٍ، واقتصر ابن قتيبة والفرابيُّ والجوهريُّ على الأولى؛ وهو غريب، والجمع: ذَرَّاحٌ - ولم يذكره الجوهريُّ؛ ولا ابن قتيبة ولا الفارابيُّ - وَذَرَارِيحٌ بياء التعويض؛ حيث يقول: ((وتقول في تحقير ذَرَّحٍ ذُرِّيْحٌ. وَإِنَّمَا ضَاعَفْتَ الرَّاءَ وَالْحَاءَ كَمَا ضَاعَفْتَ الدَّالَ فِي مَهْدَدٍ وَالذَّالَ فِي ذُرِّيْحٍ عَلَى ذَلِكَ: ذُرَّاحٌ وَذُرُّوحٌ فَضَاعَفَ بَعْضُهُمُ الرَّاءَ، وَضَاعَفَ بَعْضُهُمُ الرَّاءَ وَالْحَاءَ وَحَقَّرْتَهُ كَتَكْسِيرِكِهِ لِلْجَمْعِ أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ لُغَتِهِ ذُرَّحٌ يَقُولُ: ذَرَّاحٌ... وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ذُرِّيْحٌ عَوَضًا كَمَا قَالُوا: ذَرَارِيْحٌ، وَكَرَهُوا ذَرَّاحٌ وَذُرِّيْحٌ لِلتَّضْعِيفِ وَالتَّقَاءِ الْحَرْفَيْنِ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَجَاءَ الْعَوَضُ فَلَمْ يَغْيِرُوا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْعَوَضِ: ذَرَّاحِيْحٌ فَيَكُونُ فِي الْعَوَضِ عَلَى ضَرْبٍ وَفِي غَيْرِهِ عَلَى ضَرْبٍ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنْ فَعْلَعَيْلَ وَفَعْلَعَيْلَ أَكْثَرَ وَأَعْرَفَ مِنْ فَعَالَيْلَ وَفَعَالَيْلَ))^(٥). وقال: ((وَالذَّرُّنُوحُ مِنْ ذَرَّاحٍ؛ وَهُوَ فُعُولٌ))^(٦).

وأما مسألة فُعُولٌ وضبط سيبويه لسبوح وقُدُّوس؛ فستبحث في المادة الآتية.

فيلس على قول الفرَّاء في التوراة: إِنهَّا تَفْعَلَةُ (الزاهر - السابق)، وينظر: معاني القرآن وإعرا به ٣٧٤/١، ومجالس العلماء ص ٩٥.

(١) ينظر التنبيه الوارد نهاية المسألة.

(٢) الصحاح ١/٣٦٢ و ٣٦٣ (ذر).

(٣) ديوان الأدب ١/٣٣٨.

(٤) ينظر: أدب الكاتب ص ٥٨٩ و ٥٩٠.

(٥) الكتاب ٣/٤٣٢، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/١٧٩ و ١٨٠، وفهارس كتاب سيبويه ص ٦٥٦.

(٦) الكتاب ٤/٣٢٢.

وهنا تنبيه؛ وهو أنه قد وقع في نصّ الصحاح المحقق - وكذا في طبعة بولاق^(١) - في صدر مادة: "ذرح" المنقول في بداية المسألة سقط بمقدار كلمة واحدة، وقد استدركتُ السقط نقلاً عن مخطوطتين للصحاح.

والنصُّ بعد استدراك السقط: ((الذَّرَاحُ] والذُّرُوحُ]^(٢)، بالضم: دُوَيْبَةٌ...)).

٢٤ - سبج

قال الجوهري: ((وسبَّوحٌ من صفات الله، قال ثعلب: كلُّ اسمٍ على "فَعُولٍ" فهو مفتوح الأول، إلا السَّبُّوحُ والقُدُّوسُ، فإنَّ الضَّمَّ فيهما أكثر. وكذلك الذُّرُوحُ^(٣). وقال سيبويه: ليس في الكلام فُعُولٌ بواحدةٍ))^(٤).

= ما ذكره الجوهريُّ في هذا النصِّ، وفي مادة: "ذرح" المتقدِّمة، ومادتي: "قدس" و"سبَّوحٌ"، نقلٌ عن خاله: الفارابي^(٥)، وهو بدوره - وإن لم يصرِّح - ناقلٌ عن ابن قتيبة^(٦)، ولعله أول من نسب هذا القول لسيبويه، وقد وهم فيه ومن الغريب أن ابن السَّيِّدِ (ت ٥٢١هـ) لم ينتقده في القسم الثاني من الاقتضاب، ونسبه السيوطي^(٧) لسيبويه متابعة لابن قتيبة والجوهري.

وهذا القول المنسوب لسيبويه ليس قول سيبويه إلا في جزء يسير جداً، وقد ضاع هذا الجزء اليسير في خضمِّ هذا القول المفعم بالوهم؛ وتفصيل ذلك على النحو التالي:

(١) الصحاح (طبعة بولاق) ١٧٢/١ (ذرح).

(٢) استدراك من الصحاح (نسخة جامعة الملك سعود) ٥٠ / أ، وص ٩٧ من نسخة موقع ويكي مصدر. وبديل على سقوطها إيراد الجوهري لكلمة "ذُرُوحٌ" في المواد: سبج (١ / ٢٧٢، وسيأتي في البحث)، و قس (٣ / ٩٦١، وأحال فيها على ذُرُوحٍ، قاتلاً: ((وقد نكرناه في ذُرُوحٍ!))، وسبق (٤ / ١٤٩٤).

(٣) الفصح ص ٢٩٢، ويعدّه: ((لواحد الذراريح بالضم، وقد يفتح))، وينظر: ما تلحن فيه العامة ص ١١٢.

(٤) الصحاح ١ / ٣٧٢ (سبج)، وفي تاج العروس (٦ / ٣٧٤ "ذرح") تفسير "بواحدة" بمعنى: فقط والبتة.

(٥) ديوان الأدب ١ / ٣٣٨، والـ جوهريُّ يرويُّ ديوان الأدب عن خاله، ينظر: معجم الأدباء ٢ / ٦١٨ و ٦١٩، وديوان الأدب ١ / ٣٨.

(٦) أدب الكاتب ص ٥٨٩ و ٥٩٠، وينظر تعليق محققه.

(٧) المزهر ٢ / ٥١، وينظر: ١٠٠ / ٢.

١/ نصّ سيبويه على أنّ سَبُوحًا وَقَدُوسًا صفتان على وزن: فَعُولٌ؛ ونصّ أيضًا على أنّهما يأتيان على زنة: فَعُولٌ؛ حيث يقول: ((ويكون على فَعُولٍ فيهما، فالاسم: سَفُودٌ وَكُؤُوبٌ، والصفة: سَبُوحٌ وَقَدُوسٌ، ويكون على فَعُولٍ قالوا: سَبُوحٌ وَقَدُوسٌ؛ وهما صفة))^(١)؛ وقد نقل الجرمي^(٢) (ت ٢٥٥ هـ) عن سيبويه الضبطين^(٣)، وكذا وردا بالضبطين عند ابن السراج^(٤)، ونصّ ابن جنيّ على أنّه قول سيبويه فيهما^(٥).

وبناء عليه يُعدُّ واهمًا كلُّ من نسب لسيبويه أنّه لم يرو في قَدُوسٍ وسَبُوحٍ إلا فتح فائهما.

٢/ ما نسبه الجوهريّ وغيره لسيبويه من أنّه ليس عنده "فَعُولٌ" في الكلام؛ وهم آخر، والنصّ السابق من كتاب سيبويه يكشفه.

ومما ينبّه عليه - وقد نصّ عليه ابن خروف^(٥) - أنّ سيبويه لم يذكر في كلامه في الأبنية "فَعُولًا" اسمًا؛ مع أنّه ذكر في التحقير (التصغير): ذُرُوحٌ؛ وقد سبق إيراد نصّه في "ذرح".

وقد نبّه الزبيديّ نقلًا عن شيخه الفاسيّ إلى وهم الجوهريّ فيما نسبه إلى سيبويه حيث يقول: ((قال شيخنا؛ وقوله؛ وكان يقول: سَبُوحٌ وَقَدُوسٌ، بفتح أوائلهما صريحٌ في أنّ سيبويه لم يحكّ الضمّ فيهما. وليس كذلك، فإنّ سيبويه حكّى الضمّ فيهما مع الفتح أيضًا، كما في الكتاب وشروحه، والعجب من المصنّف كيف غفلَ عن التنبّه عن هذا))^(٦).

(١) الكتاب ٤ / ٢٧٥؛ وفيه: ((سَبُوحٌ))، وعم تشديد الباء تطبيع.

(٢) نقله السخاوي في: سفر السعادة ١ / ٤١٤ و ٤١٥.

(٣) الأصول ٣ / ٢١٠.

(٤) المحتسب ٢ / ٣١٧ و ٣١٨.

(٥) ينظر: حاشية نسخته من الكتاب ل ٧٩ / أ.

(٦) تاج العروس ٦ / ٣٧٥ و ٣٧٥ (ذرح)، وينظر: القاموس المحيط ١ / ٣٣٨ (سبح)، و ٧٧٣ (قنس).

وممن تابع الجوهري في وهمه: ابن منظور^(١)، والصغاني^(٢) (ت ٦٥٠ هـ)؛ وتابعه السخاوي في نسبة إنكار الضم لسبويه في كلامه على سبوح^(٣)، ثم عاد وصرح بأنه لا يصح عن سبويه في قدوس^(٤)!

وهذا القول الذي نسبه الجوهري لسبويه في "سبوح" و"قدوس"؛ قد نُقل عنه أيضاً في غير المصادر اللغوية^(٥)، والصواب ما تقدم.

وأما عن تعليل وقوع الوهم في نسبة هذا القول لسبويه فقد يكون سببه وقوع سقط في النسخة التي رجع لها ابن قتيبة من كتاب سبويه، ويكون ذروحا بفتح أوله، وهو احتمال ممكن إلا أن ذروحا لم يضبط في كتاب سبويه إلا بضم أوله.

وقد يقال: إن هذا وهم من ابن قتيبة، وليس ذلك بغريب فقد وقع في عدة أوهام فيما نسبه لسبويه على ما نص عليه ابن السكيت^(٦)، وتابعه من تابعه على هذا الوهم.

ويغلب على الظن أن منشأ الوهم هو وجود سقط في نسخة ابن قتيبة من كتاب سبويه، والخطأ في ضبط الوزن الوارد في قول سبويه عقب كلامه عن سبوح و قدوس - بفتح أولهما وضمه - ((وليس في الكلام فَعُولٌ، ولا شيء من [هذا]^(٧) النحو لم نذكره))^(٨). والله أعلم.

(١) ينظر: لسان العرب ٢/ ٤٧٣ (سبح)، وينظر: ٦ / ١٦٨ (قدس).

(٢) ينظر: العباب (نسخة حاسوبية) ص ١٦٤ (قدس).

(٣) سفر السعادة ١ / ٢٩٤، وينظر تعليق محققه.

(٤) سفر السعادة ١ / ٤١٥، وينظر تعليق محققه.

(٥) ينظر مثلاً في التصريح بالنقل عن الجوهري: شرح النووي لصحيح مسلم ٤ / ٢٠٤، وفي النقل دون تصريح: الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ٣٩٠.

(٦) ينظر مثلاً: الاقتضاب ٢ / ٣٢٤، و٣٣٠، و٣٣٧.

(٧) تنمة من الكتاب طبع بباريس ٢ / ٣٥٨، وبولاق ٢ / ٣٢٩.

(٨) الكتاب ٤ / ٢٧٥. ويقارن بضبط الوزن في أدب الكاتب (ص ٥٨٩).

وختاماً: نصّ ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) على أنه لم يرد على فُعُول إلا ثلاثة ألفاظ: سُبُوحٌ وَقُدُوسٌ - ويفتحان - وذُرُوحٌ - وأورد بعض لغاته، ومنها: ذُرُوحٌ^(١) -، وبقي مما جاء على فُعُولٍ: فُرُوجٌ، وسُتُوقٌ، وشُبُوطٌ، وسُفُودٌ وكُلُوبٌ؛ وحُكي فيها جميعاً الفتح^(٢).

٢٥- سرح

قال الجوهريُّ: ((والسِرْحَانُ: الذئب. وهُدَيْلٌ تُسَمِّي الأَسَدَ سِرْحَانًا... قال سيبويه: النون زائدة، وهو فِعْلَانٌ والجمع سِرَاحِينٌ))^(٣).

= ما ذكره الجوهريُّ هو مجموع كلام سيبويه، وذلك أن لسبويه نصوصاً في زيادة نون "سِرْحَانٍ"، وأنّ وزنه: "فِعْلَانٌ"، أهمُّها قوله: ((هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة ممّا ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو: بشرى، وما أشبهها.

وذلك كلُّ نون لا يكون في مؤنثها فَعَلَى وهي زائدة، وذلك نحو: عُرْيَانٍ وسِرْحَانٍ وإنسانٍ، يدلُّك على زيادته سراح، فإنمّا أرادوا حيث قالوا: سِرْحَانٌ أن يبلغوا به باب سِرْدَاحٍ))^(٤)، وأصرحها قوله: ((ويكون على فِعْلَانٍ اسماً نحو: ضِبْعَانٍ وسِرْحَانٍ وإنسانٍ))^(٥)، ونصّ سيبويه على أنّ جمعه: "سراح"، وقد تقدّم في النصّ السابق، ولم يذكره الجوهريُّ، و"سراحين" وهو ما نصّ عليه الجوهريُّ، وقد ورد في عدّة نصوص، منها قوله: ((وذلك قولك: سَرِيحِينَ في سرحانٍ، لأنك تقول: سِرَاحِينَ))^(٦).

وكعادة الجوهريِّ فإنّه يجمع كلام سيبويه في الكلمة؛ ويلخّصه بعبارة موجزة.

(١) ينظر: ليس في كلام العرب ص ٢٥٠.

(٢) ينظر: تاج العروس ٦ / ٤٤٨ (سبح)، وفي ٦ / ٣٧٤ (ذرح) نصّ على أنّها ثلاثة!

(٣) الصحاح ١ / ٣٧٤، ٣٧٥ (سرح).

(٤) الكتاب ٢ / ٢١٦، وينظر: ٤ / ٣٢٦.

(٥) الكتاب ٤ / ٢٥٩.

(٦) الكتاب ٣ / ٤٢١، وينظر: ٣ / ٤٢٤، و٤٩٦، و٤ / ٢٥٢.

قال الجوهري: ((ولقيته صباحاً وذا صباح. وهو ظرفٌ غيرٌ متمكّن. وأما قول الشاعر أنس بن نهيك:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يَسْوَدُ مَن يَسْوَدُ

فلم يستعمله ظرفاً. قال سيبويه: هي لُغَةٌ لِخَنْعَمٍ ((١).

هذا النصُّ بحروفه تقريباً في سيبويه، حيث يقول بعد أن قرّر ظرفية بعض الكلم: ((وذا صباحٌ بمنزلة ذات مرّة. تقول: سير عليه ذا صباح. أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغةٍ لِخَنْعَمٍ مفارقاً لذات مرّةٍ وذات ليلةٍ، وأما الجيدة العربية فإن تكون بمنزلتها، وقال رجل من خنعم:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِشَيْءٍ مَا يَسْوَدُ مَن يَسْوَدُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع ((٢).

وفي نصّ الجوهريّ تسمية قائل البيت، واختلاف يسير في روايته ففيه: لِشَيْءٍ بَدَل لِأَمْرِ.

الخاتمة: درس هذا البحث سبعاً وعشرين مسألة ضمن ست وعشرين مادة، هي جميع المواضع التي أورد الجوهريّ لسيبويه فيها نصّاً أو قولاً أو رأياً في الجزء الأول من الصحاح، موثقاً كلّ ما عرضه من كتاب سيبويه، مدقّقاً في كلّ ما نسبته الجوهريّ لسيبويه، مبيّناً ما كان من ذلك صواباً؛ وما كان وهمّاً، موضّحاً متابعي الجوهريّ فيه، ومحاولاً الكشف عن مصدر الجوهريّ في ذلك الوهم؛ مبيّناً في الوقت نفسه ما انفرد به الجوهريّ من ذلك، وسبب الوقوع فيه؛ مجتهداً في كلّ ذلك قدر الوسع والطاقة.

(١) الصحاح ١/ ٢٨٠ (صح).

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٦ و ٢٢٧.

أهم النتائج:

- ١- اهتمَّ الجوهريُّ بالإفادة من نصوص سيبويه في معجمه، وتطريزه بأقوال سيبويه وآرائه.
- ٢- يستظهر البحثُ تفريقاً بين قول الجوهريِّ: ((قال سيبويه))، والتي تعني: التسليم والمتابعة، وقوله في غير عرض الأقوال: ((وقال سيبويه))، والتي تعني: عدم التسليم وعدم المتابعة.
- ٣- أصاب الجوهريُّ في جلِّ ما نسبته لسيبويه، ولم يقع له الخطأ والوهم فيما عرضه البحث إلا في خمس مواد؛ وهي: "نقب"، "ثلث"، "مذحج"، "ذرح"، "سبح".
- ٤- وقع الجوهريُّ في اجتزاء كلام سيبويه في "نيب" و"ذرح"، ووقع له في "عرد" إيراد حكاية قولٍ غير واردٍ في كتاب سيبويه، ولم يحسن تحرير قول سيبويه في دولج وتولج في: "ولج".
- ٥- أجاد الجوهريُّ في تلخيص نصوص سيبويه في أكثر موادِّ البحث.
- ٦- كان الجوهريُّ يستقي ما ينسبه لسيبويه كثيراً بالنقل عن الكتاب مباشرة، وأصاب في أكثر ذلك؛ إلا أنه قد تابع بعض المتقدمين في بعض ما نسبته وهماً لسيبويه ولم يقف على النصِّ في كتاب سيبويه؛ وهذا من تغليب جانب الرواية والنقل عن الثقات؛ ولكنه ليس صحيحاً هنا لوجود الكتاب الذي ينقل عنه هؤلاء العلماء.
- ٧- ممّا انفرد الجوهريُّ به ما نسبته لسيبويه في "نقب"، ومثلها: "ولبي". وعلى الرغم من تسليم المصادر به؛ فلم يوافقها البحث.
- ٨- تابع الجوهريُّ عددً من اللاحقين عليه من معجميين وغيرهم ثقةً بنقل الجوهريِّ، وهو غير صواب؛ لوجود الأصل المنقول عنه؛ ومنه يُعلمُ عدم وقوف بعض العلماء على كتاب سيبويه.

٩ - تعقّب بعض العلماء الجوهريّ في بعض ما نسب له لسببويه، وتركوا كثيراً من
المواضع دون تعقّب، وقد قام البحث بالتوثيق والتدقيق والتعقيب راجياً التوفيق.
والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمّدٍ، وآله وصحبه، ومن تبع
بإحسان.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

- أدب الكاتب: لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، ط ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ارتشاف لضرب من لسان العرب: لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الغناني - القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: نسخة الخزانة العامة بالرباط.
- أسماء المصادر: صلاح الدين الزعبل، مجلة التراث العربي - دمشق، العدد ٢٠، ذوالقعدة ١٤٠٥هـ - تموز (يوليو) ١٩٨٥م.
- إصاح المنطق: لابن لسكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط ٤، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإغفال: للنفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر إبراهيم، المج مع الثقافي - بوظ بي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الاق تضاب في شرح أدب الكاتب: لابن لسيد، تحقيق: مصطفى اسقاود، حاد مدع بد المج يد، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٩٩٦.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، مطبعة المدني، ١٤١٣هـ - ١٩٩٨م.
- الانتصار لسبويه على المبرد: لابن ولاد، تحقيق: د. زهير بد الم حسن سلطان، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشلم الأ نصاري، تحقيق: بركات يوسف بود، دار الفكر - بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- البارغ في اللغة: لالقالي، تحقيق: هاشم الطعان، ط ١، مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة العربية - بيروت، ١٩٧٥م.

- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- التبصرة والتنكرة: لمصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مدعي الدين، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- تنكرة النحاة: لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.
- التذيل والتكميل: لأبي حيان، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- التعليق على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد الفوزي، ط١، مطبعة الأمانة - القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبدية: لأبي حاتم السدجستاني، تحقيق: د. محمد أحمد المدالي، ط١، دار البشائر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- التكملة: للفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب - بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: د. أدعلي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام - القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.
- تذهيب اللغة: للأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبواب والنشر، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: للقرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- جمهرة أنساب العرب: لابن حزم، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٢م.
- جمهرة اللغة: لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٧م.

- حاشية الخضري على شرح الشيخ ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق: تركي فرحان المصطفى، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر.
- الحجة لا قراءة السبعة: للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير حوجو جاتي، ط١، دارالأمون للتراث - دمشق، ١٤٠٧هـ.
- الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الدر الاقيط في أ غلاط الا قاموس المحيط: لداوود زادة، نسخة ليزج (المكتبة الرفاعية)، متاح على الرابط المختصر: <http://goo.gl/gxFAV>
- درة الغواص في أهمل الخواص: للحريري، مطبعة الجوائب - القسطنطينية، ١٢٩٩هـ.
- دقائق التصريف: لأمؤدب، تحقيق: د. حاتم صالح لضمان، ط١، دارالبيشائر - دمشق، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان الأدب: للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ط مجمع اللغة العربية.
- رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ: د. إبراهيم السامرائي، ط١، مكتبة المنار - الزرقاء، ١٤٠٨هـ - ٩٨٨م.
- الزاهر في معاني كلامات الناس: لابن الأديباري، تحقيق: د. حاتم صالح لضمان، ط٢، دارالاشؤون الثقافية العامة، ٩٨٧م.
- سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هندواوي، ط٢، دار القلم - دمشق، ١٤١٣هـ - ٩٩٣م.
- سفرا لسعادة وسفير الإفادة: للسخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد مدالدي، ط٢، دار صادر - بيروت، ١٤١٥هـ - ٩٩٥م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكاتب سيبويه: دراسة وتحقيق: د. عبد المنعم فائز، ط١، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٣هـ - ٩٨٣م. [جزء من شرح السيرافي، ويبدأ من الجزء ٤ من طأ. هارون، وينتهي في منتصفه].

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الكتاب العربي - لبنان، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- شرح السهيلي: لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المخنتون، ط ١، جرجس للطباعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، تحقيق: د. حسن الحفطي، ط ١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح يونك تاب سيبويه: للمجريطي القرطبي، تحقيق: د. عبد اللطيف بدر به، ط ١، مطبعة حسان - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح كتاب سيبويه: لسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتاب العلمية - بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبى - القاهرة.
- شرح النووي لصحيح مسلم، ط ١، دار الريان للتراث - القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية): لاجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٩٠م.
- الصحاح طبع بولاق، ومعه كتاب: الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهم المجدد الصحاح: للتادلي.
- الصحاح: مخطوطة جامعة الملك سعود برقم ٢٨١.
- الصحاح: نسخة موقع ويكي مصدر، متاح على الرابط المختصر: <http://goo.gl/VeDfu>
- العباب الزاخر والاباب الفاخر: لمصغني، ج ١، تحقيق: د. فريمحمد حسن، ط ١، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- العباب (نسخة حاسوبية): متاح على موقع الوراق.

- عن قود الزواهر في الصرف: للقمو شجي، تحق يق: أد.أح مدع في في، ط١، دار الك تب ال مصرية - القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- كتاب العين: للخليل، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي [مصورة].
- الغرب ال مصنف: لأبي عبيد، تحق يق: د. محمد المختار العبيدي، ط٢، دار مصر للطباعة - القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- فتح الأقال و حل الإشكل بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير: بل جرق، تحق يق: د. مصطفى النحل، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الفصح لثعلب، تحقيق: د. عاطف مذكور، دار المعارف - القاهرة.
- فهارس كتاب سيبويه ودراسته له: محمد عبد الخالق عزيمة، ط١، مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ال قاموس الم حيط: للأفروزأ بادي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المر عشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الكامل: للمبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الكتاب: لسبويه، تحق يق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكتاب (نسخة ابن خروف)، المكتبة الوطنية بباريس، برقم: ٦٤٩٩ ARABE.
- الكتاب: تحقيق: هرتيغ درنبرغ، المطبع العامي - باريس، ٨٨١م.
- الكتاب: طبع بولاق، ١٣٦٦هـ.
- لحن ال عولم: للزبيدي، تحق يق: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- لسان العرب: لابن منظور: دار صادر - بيروت.
- ليس في كلام العرب: لابن خالويه، تحق يق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩م - ١٩٧٩م.

- ماتلحن فيهما العامة: لأكسائي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط ١، مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي- الريض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه: د. صبحي عبد الحميد عبد الكريم، ط ١، دار الطباعة المحمدية- القاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ما ينصرف و ما لا ينصرف: للزجاج، تحقيق: د. هدى قرادة، ط ٢، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة.
- مجالس ثعلب: لثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الشريعة الثانية، دار المعارف- القاهرة.
- مجالس العلماء: تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده، تحقيق: د. عبد الستار أحمد فراج وآخرين، ط ١، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٣٧٧هـ - ١٩٨٥م.
- مختار تنكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: لابن جنبي، تحقيق: د. حسين أحمد بوعبس، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
- المخصص: لابن سيده، قمر له: د. خليل إبراهيم جفال، ط ١، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: لابن هشلم اللخمي، تحقيق: د. مأمون محيي الدين الجنان، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- المذكر والمؤنث: لأبي حاتم السدجستاني، تحقيق: د. حاتم الضامن، ط ١، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث: للمبرد، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- المزهر: للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، ط ٣، دار التراث - القاهرة.

- المسائل البصريات: للفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر محمد أحمد، ط ١، مطبعة المدني - القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحليات: للفارسي، تحقيق: د. حسن نداوي، ط ١، دار القلم - دمشق، دار الم نارة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل لشيروازيات: للفارسي، تحقيق: د. حسن نداوي، ط ١، كنوز شيبليبا - الرياض، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المساعدة لى تسهيل الفواتد: لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المصباح المنير: للفيومي، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د. هدى قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبد شلبي، ط ١، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء إر شاد الأديب إلى معرفة الأريب: لياقوت الحموي، تحقيق: د. إلسان علس، ط ١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- المفصل فى صناعة الإعراب: للزمخشري: قمر له وبو به، د. علي بوملحم، ط ١، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م.
- المقاصد لشفافية فى شرح الخلاصة الكافية: لى لى شاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط ١، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- المقصد فى شرح الإيضاح: للجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- مقدمة الصحاح: لأحمد عبد الغفور عطار، ملحقة بكتاب الصحاح، وهى المجلد السابع.

- المقرَّب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ملاحظات على كتاب الصحاح: لجواد الدخيل، مجلة العرب، السنة ٢١، ج ٩/١٠.
- الملاحظ في ضبط قوانين العربية: لابن أبي الربيع، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الممتع في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، دار المعرفّة - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- المتخب من غريب كلام العرب: لكرّاع النمل، تحقيق: د. محمد أحمد المدعي، ط ١، جامعة أمّ القرى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- المنصف بشرح كتاب التصريف للمازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- كتاب النبات والشجر: للأصمعي، نشر: د. أغست هفنز، المطبعة الكاثوليكية - بيروت، ١٩٨٨م.
- نفوذ لسهم في ما وقع لاجوهري من الوهم: لصفدي، تحقيق: محمد عايش، ط ١، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الذكّة في تفسير كتاب سيبويه: للأعلامر لستتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، معهد المخطوطات العربية - الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- همع الهواء في شرح جمع الجوامع: للسبوي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، في الجزء الأول، وانفرد الأخير بتحقيق بقية الأجزاء، ط ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الوشاح وتثيف الرماح في ردّ توهيم المجد الصحاح: مطبوع بهامش الصحاح طبعة بولاق.
- وقفات مع شيخ النحاة سيبويه: د. أحمد عبد المنعم الرصد. بدون ط وت.